



الأوبك

السنة ٥٧ - العدد (١) - يناير ٢٠٢٥

57

حدث تاريخي تشهده منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول
«أوبك» في الذكرى السابعة والخمسين لتأسيسها

بعنوان «الطاقة الجديدة والمتجددة»

يجب تسليم البحوث المشاركة بالجائزة بتاريخ لا يتعدى نهاية شهر أيار/مايو 2025

جائزة البحث العلمي
للمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)
لعام 2024

تم رفع قيمة الجائزة الأولى من سبعة آلاف إلى عشرة آلاف دينار كويتي، وتم رفع قيمة الجائزة الثانية من خمسة آلاف إلى سبعة آلاف دينار كويتي



المحتويات

في هذا العدد

6	أنشطة المنظمة
20	وجهة نظر
22	أخبار الدول الأعضاء
30	الشركات العربية المنبثقة
33	التطورات البترولية
39	ملحق الجداول

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول

تأسست منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول بموجب الاتفاقية التي أبرمت في بيروت بتاريخ 9 يناير 1968 فيما بين حكومات كل من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ودولة ليبيا (المملكة الليبية آنذاك). ونصت الاتفاقية على أن تكون مدينة الكويت مقراً لها.



تهدف المنظمة إلى تعاون أعضائها في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في صناعة البترول، وتقدير الوسائل والسبل للمحافظة على مصالح أعضائها المشروعة في هذه الصناعة منفردين ومجتمعين، وتوحيد الجهود لتأمين وصول البترول إلى أسواق استهلاكه بشروط عادلة ومعقولة، وتوفير الظروف الملائمة للاستثمار في صناعة البترول في الأقطار الأعضاء.

وقد انضم إلى عضوية المنظمة في عام 1970 كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر ومملكة البحرين والجمهورية الجزائرية. وانضم إليها في عام 1972 كل من الجمهورية العربية السورية وجمهورية العراق. وانضم إليها في عام 1973 جمهورية مصر العربية، وانضمت الجمهورية التونسية في عام 1982 (جمدت عضويتها في عام 1986) وتجيز الاتفاقية انضمام أية دولة عربية مصدرة للبترول إلى عضويتها شريطة أن يكون البترول مصدراً هاماً لدخلها القومي، وبموافقة ثلاثة أرباع أصوات الدول الأعضاء على أن يكون من بينها أصوات جميع الدول الأعضاء المؤسسة.

غلاف العدد



تصدر النشرة الشهرية عن الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول - إدارة الإعلام والمكتبة

(ISSN 1018-595X)

الاشتراك السنوي (11 عدداً)

ويشمل أجور البريد

الدول العربية

للأفراد: 10 دنانير كويتية أو ما يعادلها بالدولار

للمؤسسات: 15 ديناراً كويتياً أو ما يعادلها بالدولار TIME

الدول الأجنبية

للأفراد: 40 دولاراً أمريكياً

للمؤسسات: 60 دولاراً أمريكياً

توجه طلبات الاشتراك إلى:
قسم التوزيع - إدارة الإعلام والمكتبة،
منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول

ص.ب. 20501 الصفاة، الكويت 13066 - دولة الكويت

هاتف: (+965) 24959724

فاكس: (+965) 24959755

البريد الإلكتروني:

oapecmmedia@oapecorg.org

موقع المنظمة:

www.oapecorg.org

@OAPEC1 OAPECI

OAPEC Oapec Oapec

جميع حقوق الطبع محفوظة، ولا يجوز إعادة النشر أو الاقتباس دون إذن خطي مسبق من المنظمة.



6

لقاء الأمين العام مع المهندسة سارة أكبر



22

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة
يتراس الاجتماع السنوي لمجلس إدارة
«أدنوك»



8

أوابك نظمت دورة «بناء القدرات الوطنية في الدول
الأعضاء في مجال اعداد واحتساب انبعاثات ثاني أكسيد
الكربون من ميزان الطاقة»

أجهزة المنظمة

الشركات المنبثقة:

- تمارس المنظمة نشاطاتها واختصاصاتها من خلال أربعة أجهزة هي:
- **مجلس الوزراء:** هو السلطة العليا التي تحدد سياسات المنظمة بتوجيه نشاطاتها ووضع القواعد التي تسيّر عليها.
- **المكتب التنفيذي:** يتكون من ممثلي الدول الأعضاء ويقوم برفع ما يراه من توصيات واقتراحات إلى المجلس، وينظر في الميزانية السنوية ويرفعها للمجلس الوزاري، كما يقر نظام موظفي الأمانة العامة، وتصدر قراراته بأغلبية ثلثي أصوات الأعضاء جميعاً.
- **الأمانة العامة:** تضطلع بالجوانب التخطيطية والإدارية والتنفيذية لنشاط المنظمة، وفقاً للوائح وتوجيهات المجلس. ويتولى إدارة الأمانة العامة أمين عام. ويعين الأمين العام بقرار من المجلس الوزاري للمنظمة لفترة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمدة أخرى. والأمين العام هو الناطق الرسمي باسم المنظمة، وهو الممثل القانوني لها، وهو مسؤول عن مباشرة واجبات منصبه أمام المجلس. ويقوم الأمين العام بإدارة الأمانة العامة وتوجيهها، والإشراف الفعلي على كافة وجوه نشاطها، وتنفيذ ما يعهد به المجلس إليه من مهام. يمارس الأمين العام وكافة موظفي الأمانة العامة وظائفهم باستقلال تام وللصالح المشترك للدول الأعضاء. يتمتع الأمين العام والأمناء المساعدون في أقاليم الدول الأعضاء بكافة الحصانات والامتيازات الدبلوماسية.
- **الهيئة القضائية:** تم التوقيع على بروتوكول إنشاء الهيئة القضائية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول في مدينة الكويت بتاريخ 9 مايو 1978 ودخل حيز النفاذ في 20 أبريل 1980. وللهيئة اختصاص إلزامي بالنظر في المنازعات التي تتعلق بتفسير وتطبيق اتفاقية إنشاء المنظمة، والمنازعات التي تنشأ بين عضوين أو أكثر من أعضاء المنظمة في مجال النشاط البترولي.

انبثقت عن المنظمة المشروعات المشتركة التالية: الشركة العربية البحرية لنقل البترول في عام 1972 ومقرها مدينة الكويت في دولة الكويت، والشركة العربية لبناء وإصلاح السفن (أسري) في عام 1973، ومقرها مملكة البحرين، والشركة العربية للاستثمارات البترولية (الصندوق العربي للطاقة حالياً) في عام 1974 ومقرها مدينة الخبر في المملكة العربية السعودية، والشركة العربية للخدمات البترولية في عام 1975 ومقرها مدينة طرابلس في دولة ليبيا.



الذكرى السابعة والخمسون لتأسيس منظمة أوابك حدث تاريخي تشهده منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتروول «أوابك» في الذكرى السابعة والخمسين لتأسيسها»



بقلم المهندس : جمال عيسى اللوغانى
الأمين العام لمنظمة أوابك

للبترول «أوابك»، الذي انعقد يوم 15 ديسمبر 2024 في دولة الكويت، قامت الدول الأعضاء في المنظمة بالتوقيع على قرار تاريخي غير مسبوق يتعلق بإعادة هيكلتها، وإعادة صياغة اتفاقية إنشائها، وتطوير أعمالها، وتغيير اسمها إلى «المنظمة العربية للطاقة».

يُعطي هذا القرار الضوء الأخضر للأمانة العامة للمنظمة لمواصلة جهود تطوير نشاطات المنظمة وأعمالها، بعد إقرار المرحلة الأولى من مشروع تطوير أعمال ونشاط المنظمة، التي تضمنت التعديلات المقترحة على اتفاقية إنشاء المنظمة، علماً بأن التعديلات الجوهرية المقترحة على الاتفاقية ستدخل حيز التنفيذ فور الانتهاء من اعتمادها من الجهات التشريعية بحسب الإجراءات النظامية لكل دولة من الدول الأعضاء. وأوضح الأمين العام أن قرار إعادة هيكلة المنظمة، وإعادة صياغة اتفاقية إنشائها، وتطوير أعمالها، وتغيير اسمها، تم بناءً على اقتراح تقدمت به المملكة العربية السعودية.

إن تنفيذ القرار تطلب إجراء دراسة دقيقة، وتقييم شامل، للتطورات والتحديات، التي شهدتها قطاع الطاقة، على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، خاصةً خلال السنوات القليلة الماضية، حيث فرضت التحولات المتسارعة، التي شهدتها ويشهدها قطاع الطاقة، مراجعة وتطوير نشاطات وأهداف المنظمة لتشمل جميع المجالات المدرجة ضمن قطاع الطاقة والمتعلقة به، بهدف تعزيز دور المنظمة كمحفز للتعاون وتبادل الخبرات، بين الدول الأعضاء، فيما يتعلق بشؤون الطاقة وقضاياها، وبحث الفرص، ومواجهة التحديات التي تواجه هذا القطاع الحيوي، والإسهام في بناء الكفاءات والقدرات الوطنية للدول الأعضاء في قطاع يُشكل ركيزة أساسية لاقتصادات هذه الدول.

ونود التأكيد على أن الأمانة العامة للمنظمة ستعمل جاهدة وستبذل قصارى جهدها لإنجاز جميع عناصر خطة تطوير المنظمة في القريب العاجل، مُثمنةً، في ذلك، الدعم الذي تجده من الدول الأعضاء في المنظمة، مُمثلةً في أصحاب السمو والمعالي وزراء الطاقة والنفط، وأصحاب السعادة أعضاء المكتب التنفيذي للمنظمة.

يصادف يوم التاسع من يناير الذكرى السابعة والخمسين لإنشاء منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) في عام 1968، بموجب الاتفاقية التي أبرمت في مدينة بيروت بين كل من المملكة العربية السعودية، ودولة الكويت، ودولة ليبيا (المملكة الليبية آنذاك)، بشأن إنشاء منظمة عربية اقليمية متخصصة ذات طابع دولي، وتحتضن دولة الكويت مقر المنظمة منذ إنشائها أي لأكثر من نصف قرن من الزمن.

وقد أخذت عضوية المنظمة في التوسع منذ عام 1970 لتضم كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر ومملكة البحرين والجمهورية الجزائرية، وانضم إليها في عام 1972 كل من الجمهورية العربية السورية وجمهورية العراق، وانضمت إليها جمهورية مصر العربية في عام 1973، وانضمت الجمهورية التونسية في عام 1982 وعُلفت عضويتها في عام 1986.

هدف المنظمة الرئيسي هو تعاون الدول الأعضاء في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في صناعة البترول وتحقيق أوثق العلاقات فيما بينهم في هذا المجال، وتركز منظمة أوابك على التعاون بين الدول الاعضاء بقصد تحقيق المصالح والمنافع الاقتصادية المشتركة، وقد تم ذلك عن طريق تأسيس مجموعة من الشركات المنبثقة عن الدول الأعضاء في المنظمة. وعلى مدى العقود الماضية فقد ساهمت الشركات العربية المنبثقة بصورة فاعلة، في تعزيز مسيرة الصناعة البترولية العربية.

ومع تطور صناعة الطاقة وتزايد الاهتمام بالطاقة المتجددة والنظيفة والمستدامة واستحداث كثير من التشريعات البيئية الصارمة والاهتمام بقضايا البيئة وتغير المناخ، أصدر مجلس وزراء المنظمة القرار رقم 9/109 بتاريخ 12 ديسمبر 2022 بشأن مراجعة وتطوير نشاطات المنظمة وأهدافها، وحتى تسميتها لتتماشى مع ما يحدث من تطورات على صعيد الصناعة وتكنولوجيا إنتاج الطاقة، والتشريعات البيئية، ولتتمكن من لعب دور أكبر وأكثر فاعلية وفق رسالة ورؤية عصرية أكثر شمولاً وقدرة على مواجهة تحديات هذا العصر.

وبعد عامين من العمل الدؤوب تم خلال الاجتماع الوزاري رقم 113 لمنظمة الأقطار العربية المصدرة



لقاء الأمين العام مع المهندسة سارة أكبر



استقبل الأمين العام للمنظمة المهندس جمال عيسى اللوغاني، يوم الثلاثاء الموافق 14 يناير 2025، المهندسة سارة أكبر، الرئيس والرئيس التنفيذي «Oilserv Kuwait» ورئيس مجلس الإدارة «Oiltech Iraq». وقد تم خلال اللقاء التداول بشأن التوجهات الجديدة للمنظمة والمتمثلة في تطوير أعمالها وأنشطتها المختلفة لتواكب التطورات التكنولوجية في جميع المجالات. كما تم تبادل الآراء والأفكار حول المواضيع ذات الاهتمام المشترك.

OAPEC
ORGANIZATION OF ARAB
PETROLEUM EXPORTING
COUNTRIES



أوابك
منظمة الأقطار
العربية المصدرة
للبنترول

تابعونا على حسابات المنظمة بمواقع التواصل الإجتماعي
FOLLOW US ON OUR SOCIAL MEDIA ACCOUNTS



www.oapecorg.org

أوابك نظمت دورة

«بناء القدرات الوطنية في الدول الأعضاء في مجال اعداد واحتساب انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من ميزان الطاقة»



افتتح المهندس جمال عيسى اللوغانى، الأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول «أوابك»، يوم الاثنين الموافق 2 ديسمبر 2024 فعاليات الدورة التدريبية التي نظمتها منظمة أوابك تحت عنوان «بناء القدرات الوطنية في الدول الأعضاء في مجال اعداد واحتساب انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من ميزان الطاقة»، واستمرت لمدة يومين بمشاركة أكثر من 300 مشاركاً من الدول الأعضاء في المنظمة، بكلمة افتتاحية أشار فيها أن عقد هذه الدورة التدريبية يأتي في وقت تتزايد فيه الاهتمامات العالمية بقضايا البيئة وتغير المناخ، والمساعي التي تبذل في سبيل تقليل حجم الانبعاثات الملوثة للبيئة من مصادر الطاقة المختلفة دون إستثناء.

الحياد الصفري المنشود في عام 2050 وبذلك ستكون هذه المصادر جزءاً من الحل اتجاه التحول المتوازن والمتدرج والمسؤول.

وأضاف الأمين العام للمنظمة أن هذه الدورة تعتبر الثالثة ضمن سلسلة الدورات التخصصية في مجال بناء القدرات الوطنية في الدول الأعضاء التي وضعتها الأمانة العامة بهدف تفعيل نشاط التدريب والتأهيل والارتقاء بالعمل الإحصائي. وبين أن الهدف الأساسي من الدورة هو مساعدة المختصين في

وقال الأمين العام للمنظمة أن الأمانة العامة لمنظمة أوابك مستمرة في بذل الجهود مع دولها الاعضاء في سبيل توحيد الرؤى والتوجهات حيال قضايا البيئة وتغير المناخ، وتؤكد على أن قطاعي النفط والغاز هما جزء من عملية إيجاد حلول عملية وواقعية للتحولات نحو الطاقات النظيفة والمستدامة، ومؤكداً على أن استغلال مصادر الوقود الاحفوري مع التحكم في انبعاثاتها من خلال التقنيات النظيفة (CCUS) سيعزز إمكانية وصول العالم إلى



حريصة كل الحرص على تطوير أعمالها وأنشطتها، ويأتي تطوير بنك المعلومات في مقدمة هذه الأنشطة من خلال إغنائه وإثرائه بالبيانات والمعلومات والإحصاءات الرسمية الحديثة بشكل دوري ومستدام والتي تساهم في إعداد الدراسات والأبحاث المتخصصة التي تعدها الأمانة العامة، ووفرة هذه الإحصاءات التفصيلية سوف تساعدنا دون شك في احتساب انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من ميزان الطاقة.

وزارات الطاقة والأجهزة الإحصائية الأخرى المختصة في الدول العربية على احتساب انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من موازين الطاقة. كما تهدف إلى تحسين المهارات الإحصائية، وتطوير الإجراءات العملية لتحسين كفاءة عملية جمع بيانات انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، ومواءمة تلك الإجراءات مع المعايير الدولية. وأختتم الأمين العام كلمته مشيراً إلى أن منظمة أوابك



الاجتماع الدوري الحادي عشر لمسؤولي معاهد ومراكز التدريب وبحوث البترول في الدول الأعضاء

استضافت أوابك فعاليات «الاجتماع الدوري الحادي عشر لمسؤولي معاهد ومراكز التدريب وبحوث البترول في الدول الأعضاء»، والذي نظّمته الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول في مقرها في دولة الكويت. واستعرض الاجتماع خلال الفترة 19 - 20 نوفمبر 2024، أهم نشاطات التدريب والبحث العلمي في المعاهد المتخصصة في الدول الأعضاء، وذلك من خلال عدد من الأوراق المتميزة التي تم عرضها.





الأمين العام:

تشديد العقوبات الأمريكية على قطاع الطاقة الروسي أدى إلى ارتفاع أسعار النفط لأعلى مستوياتها في ثلاثة أشهر



قال الأمين العام لمنظمة أوابك - جمال اللوغانبي أن قرار تشديد العقوبات الاقتصادية الأمريكية على قطاع الطاقة في روسيا كان له دور رئيسي في وصول أسعار النفط الخام الأجلة إلى أعلى مستوياتها في نحو ثلاثة أشهر.

وبيّن أن هذه الارتفاعات أتت مدفوعة بالمخاوف بشأن إمكانية نقص إمدادات النفط الروسية وتراجع صادرات النفط الروسية متوقعا أن تصبح التكلفة أكبر على المشترين الرئيسيين في الهند والصين. وأوضح أن هذا القرار يدفع مصافي تكرير النفط الخام الصينية والهندية نحو السعي للحصول على المزيد من النفط

وذكر اللوغانبي في تصريح لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) أن أسعار عقود خام برنت ارتفعت في نهاية الأسبوع الثاني من شهر يناير الجاري بنسبة 2,4 في المئة على أساس أسبوعي لتصل إلى 76,79 دولار للبرميل كما ارتفعت أسعار عقود خام غرب تكساس الأمريكي بنسبة 3,5 بالمئة لتصل إلى 76,57 دولار للبرميل.



الطاقة العالمية لافتا إلى أن تنامي هذه التوترات سيؤدي إلى تهديد أمن الطاقة العالمي من خلال تعطيل إمدادات النفط والغاز وحدوث تقلبات حادة في الأسعار وزيادة تكاليف الإنتاج والنقل. وتابع «تلك الاضطرابات يمكن أن تؤثر بشكل سلبي على اقتصادات الدول التي تعتمد بشكل كبير على استيراد الطاقة مما يساهم في تفاقم الأزمات الاقتصادية والمالية على الصعيد العالمي». وكانت الولايات المتحدة الأمريكية أقرت في العاشر من شهر يناير الجاري حزمة جديدة من العقوبات الاقتصادية على قطاع الطاقة في روسيا حيث تم فرض مجموعة من العقوبات على شركتي Gazprom Neft و Surgutneftegas وأكثر من 180 ناقلة تحمل النفط الروسي (ناقلات الظل - Shadow Fleet) وعدد من تجار النفط ومقدمي خدمات حقول النفط وشركات التأمين ومسؤولي الطاقة في روسيا فضلا عن حظر مشروعين نشطين للغاز الطبيعي المسال ومشروع نفط روسي كبير وشركات تدعم صادرات الطاقة الروسية. ووفقا لذلك القرار سيتم السماح للشركات والتجار بإجراء بعض المعاملات لتصفية الارتباطات المتعلقة بقطاع الطاقة الروسي حتى يوم 12 مارس المقبل مع حظر تقديم الخدمات الأمريكية المتعلقة باستخراج وإنتاج النفط الخام ومنتجات البترول الأخرى إلى روسيا اعتبارا من 27 فبراير 2025. وإلى جانب شركتي Gazprom Neft و Surgutneftegas صنف مكتب مراقبة الأصول الأجنبية أكثر من عشرين شركة تابعة لهما للحظر أيضا.

من دول الشرق الأوسط وأفريقيا والأميركيتين مما قد يساهم بشكل كبير في تعزيز الأسعار وارتفاع تكاليف الشحن نتيجة تقليص أسطول الناقلات المتاحة لنقل النفط الخام من روسيا بشكل كبير في الأمد القريب. وذكر أن أسعار النفط الخام الفورية لدول الشرق الأوسط وأفريقيا والبرازيل ارتفعت بالفعل خلال الأشهر الأخيرة تزامنا مع ارتفاع الطلب من الصين والهند وتقلص إمدادات النفط الخام من روسيا وإيران وارتفاع تكلفتها. وأفاد بأن إصدار مجموعة شانغونج الصينية مؤخرا إشعارا يحظر على السفن النفطية الخاضعة للعقوبات الأمريكية دخول الموانئ الرئيسية التابعة لها والواقعة على الساحل الشرقي للصين قد يقيد وصول واردات النفط الخام الروسية والإيرانية ونتيجة لذلك قد تتحول الصين وهي المشتري الرئيسي للنفط الخام الإيراني إلى شراء النفط الخام الثقيل من دول الشرق الأوسط كما قد يرتفع طلبها على النفط الخام الكندي.

وأضاف أن ارتفاع واردات الهند من النفط الخام الروسي بنسبة 4,5 بالمئة خلال عام 2024 لتصل إلى 1,8 مليون برميل يوميا أي ما يمثل نحو 36 في المئة من إجمالي واردات الهند كما ارتفعت واردات الصين من النفط الخام الروسي بما في ذلك إمدادات خطوط الأنابيب بنسبة 2 في المئة لتصل إلى 2,2 مليون برميل يوميا أي ما يمثل نحو 20 في المئة من إجمالي واردات الصين خلال نفس الفترة. وشدد على أن استمرار التوترات الجيوسياسية العالمية الحالية سيكون لها آثار سلبية كبيرة على أسواق



الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) تصدر تقريرها الربع السنوي حول تطورات الغاز الطبيعي المسال والهيدروجين



منظمة الأقطار
العربية المصدرة
للبنترول (أوابك)

تقرير ربع سنوي حول

تطورات الغاز الطبيعي المسال والهيدروجين
الربع الرابع 2024
وحالة الصناعة لعام 2024



إعداد
المهندس / وائل حامد عبد المظي
خبير صناعات غازية
إدارة الشؤون الفنية

دولة الكويت - يناير 2025

صرح الأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) المهندس جمال عيسى اللوغانى، أنه في إطار المتابعة الدورية للتطورات التي تشهدها صناعة الغاز الطبيعي المسال والهيدروجين أصدرت الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول «أوابك»، تقريرها الربع سنوي عن تطورات الغاز الطبيعي المسال والهيدروجين، والذي يستعرض أبرز تطورات قطاع الغاز الطبيعي المسال العالمي، والموقف الاستثماري في مشاريع الغاز الطبيعي المسال المخطط تنفيذها وفق آخر المستجدات، والتطورات الدولية والعربية حول دور الهيدروجين في عملية تحول الطاقة، وذلك خلال الربع الثاني والثالث من عام 2024، وحالة الصناعة خلال الشهور التسعة الأولى من 2024.

مشروع الكونغو للغاز الطبيعي المسال الذي دخل بطاقة إنتاجية محدودة)، علاوة على التراجع الحاد في صادرات الغاز الطبيعي المسال من بعض الدول المصدرة على إثر نمو الطلب المحلي على الغاز، وتراجع إنتاجها من الغاز.

وأوضح اللوغانى أن التجارة العالمية للغاز الطبيعي المسال قد حققت نمواً متواضعاً خلال التسعة شهور الأولى من عام 2024 بلغت نسبته 1.9% على أساس سنوي، وذلك بسبب محدودية نمو الإمدادات في السوق العالمي لعدم دخول مشاريع جديدة على خريطة الإنتاج (باستثناء

في موعدها حسب توقعات أوبك، وصعوبة تحقيق سيناريو صافي الانبعاثات الصفرية بحلول عام 2030. وأضاف اللوغانى، أن الدول العربية كانت حاضرة في المشهد العالمي للهيدروجين، واستطاعت توقيع عدة مذكرات تفاهم مع الشركاء الدوليين في مجال إنتاج واستغلال الهيدروجين خلال عام 2024. وقد أسفر ذلك عن ارتفاع عدد المشاريع المعلنة في الدول العربية حتى نهاية الربع الثالث من عام 2024 إلى 122 مشروعاً. ولا شك أن نجاح الدول العربية في تجسيد هذه المشاريع، سيمكنها من لعب دور هام في السوق العالمي، والظفر بحصة جيدة من هذا السوق الواعد لتضيف إلى موقعها الريادي في أسواق الطاقة دوراً جديداً كمصدر للهيدروجين بجانب دورها التاريخي كمصدر عالمي لإمدادات النفط والغاز منذ عدة عقود.

واختتم الأمين العام للمنظمة حديثه قائلاً بأن إصدار هذا التقرير يأتي في إطار الجهود التي تبذلها الأمانة العامة لمنظمة أوبك في سبيل المتابعة الدورية للمستجدات في السوق العالمية للغاز الطبيعي والهيدروجين، وإبراز ما لها من انعكاسات على الدول العربية التي تحتل مكانة متقدمة على خارطة العالمية للطاقة.

ولمزيد من المعلومات عن التقرير، يمكن زيارة موقع المنظمة على الرابط التالي www.oapec.org.

وقد كان لذلك أثراً على الأسعار الفورية التي اتخذت مساراً تصاعدياً في الأسواق الأوروبية والآسيوية لتحقيق مكاسب تجاوزت الـ 30% خلال الربع الثالث من العام الجاري 2024 مقارنة بالربع الأول منه.

وأشار اللوغانى الى وصول إجمالي صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي المسال الى نحو 82.2 مليون طن وبحصة سوقية %26.9، وهي أقل بنحو 2.4 مليون طن عن الفترة المماثلة من العام السابق 2023، ويعود هذا التراجع إلى تراجع الصادرات من الجمهورية الجزائرية، وتوقف الصادرات من جمهورية مصر العربية بداية من الأول من مايو 2024.

وفيما يتعلق بالهيدروجين، قال الأمين العام لقد بات واضحاً العزم الدولي للاستثمار في الهيدروجين وإدراجه ضمن خطط الطاقة الوطنية، وقد تم تجسيد ذلك من خلال ارتفاع عدد الدول التي أعدت خطط واستراتيجيات وطنية للهيدروجين إلى 58 دولة بنهاية شهر سبتمبر 2024. كما أن إجمالي المستهدف وفقاً للأهداف الحكومية المعلنة في الدول الراغبة في الاستثمار في الهيدروجين وصل إلى 260 جيغاواط من أجهزة التحليل الكهربائي بحلول عام 2030. واستدرك قائلاً أن التقدم الراهن في المشاريع الاستثمارية للهيدروجين الأخضر التي تم الإعلان عنها، يجعل من الصعوبة بمكان تحقيق تلك الأهداف الحكومية





دور التحول الرقمي في تعزيز السلامة والصحة المهنية وحماية البيئة في «صناعاتي التكرير والبتروكيماويات»



صرح المهندس جمال اللوغانى، الأمين العام لمنظمة أوابك، بأن الأمانة العامة للمنظمة قد أصدرت دراسة جديدة بعنوان "دور التحول الرقمي في تعزيز السلامة والصحة المهنية وحماية البيئة في صناعتي التكرير والبتروكيماويات". وأشار اللوغانى إلى أن برامج الصحة والسلامة والبيئة تعتبر أحد الحلول الأساسية لتحقيق أهداف الحد من ظاهرة التغير المناخي وخفض الانبعاثات في شركات قطاع الطاقة، وخاصة في صناعتي التكرير والبتروكيماويات.



وأوضح اللوغانى أن التحول الرقمي يمكن أن يسهم بشكل كبير في تحسين الأداء البيئي والاستدامة من خلال ربط الأنظمة بكافة المواقع التابعة لشركات الإنتاج، مما يتيح إمكانية تحليل البيانات وتحديد المجالات التي تساهم في تخفيف التأثيرات السلبية على البيئة. كما أكد اللوغانى على أهمية استخدام التقنيات الرقمية لتطوير برامج دقيقة لقياس الانبعاثات وإدارة المخلفات، والتي تعتبر جزءاً أساسياً من برامج إدارة البيئة، وأن تطور تقنيات السلامة والصحة المهنية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتحسين المستمر لأداء العمليات والمعدات في بيئة العمل، بهدف تقليل الحوادث والمخاطر وضمان سلامة العاملين والحفاظ على الممتلكات.

وأشار اللوغانى إلى أن تعزيز ثقافة السلامة بين العاملين يعتبر من العوامل الحيوية لتحفيز الجميع على الالتزام بمعايير السلامة، وأنه من المهم أن يتم تفعيل برامج التدريب والتوعية المتعلقة بالسلامة والصحة المهنية بشكل مستمر، بهدف تعزيز وعي العاملين بالمخاطر المحتملة وطرق الوقاية منها. وخلق بيئة عمل تتسم بالكفاءة والفعالية، وتحقيق الإنتاجية المستدامة.

واختتم اللوغانى قائلاً أن تحقيق السلامة والصحة المهنية لا يعد مجرد التزام قانوني، بل هو استثمار حيوي في رأس

المال البشري، ويشكل أساساً لاستدامة النجاح والتطور في بيئة العمل. كما شدد على أن التحول الرقمي ليس مجرد وسيلة لتحسين الأداء البيئي، بل يعد أيضاً أداة أساسية في تعزيز السلامة والصحة المهنية في الصناعات الخطرة مثل التكرير والبتروكيماويات من خلال دمج التقنيات الرقمية مع المبادئ الأساسية للسلامة والصحة المهنية.

وزارة النفط الكويتية أقامت حلقة نقاشية عن «تاريخ شركة نفط الكويت والدور المحوري الذي تقوم به»



وعن استراتيجية شركة نفط الكويت لعام 2040، أشار السيد عكاشة إلى أنه قد تم تطوير استراتيجية طويلة الأمد تهدف إلى زيادة القدرة الإنتاجية إلى 4 مليون برميل يومياً بحلول عام 2035 واستدامتها حتى عام 2040 بحيث تنتج شركة نفط الكويت منها ما يعادل 3.650 مليون برميل يومياً، بينما ينتج الباقي من قبل شركة نفط الخليج التي تعمل في المنطقة المقسومة بين الكويت والسعودية. كما تضمن الاستراتيجية زيادة القدرة الإنتاجية إلى للغاز الحر 2.0 مليار قدم مكعب يومياً (حوالي 56.6 مليون م³/ي) بحلول عام 2040، نصيب شركة نفط الكويت يعادل 1.5 مليار قدم مكعب يومياً (42.4 مليون م³/ي).

من جهة أخرى، بين السيد قتيبة عكاشة أن استراتيجية التحول في الطاقة، تحت مظلة مؤسسة البترول الكويتية، تهدف للوصول إلى الحياد الصفري من الانبعاثات الكربونية في عام 2050، وذلك من نطاق الانبعاثات المباشرة من الأصول الخاصة بالشركة، ومن نطاق الانبعاثات غير المباشرة الناتجة عن استهلاك الطاقة من الأصول الخاصة. ثم بين السيد عكاشة أن الميزانية الرأسمالية للخطة الخمسية للشركة تقدر بنحو 12.8 مليار دينار كويتي، حيث سيتم تنفيذ العديد من المشاريع الكبرى لمعالجة وحرق المياه المنتجة وحفر حوالي 6,000 بئر، موضحاً أن الأسباب الرئيسية لزيادة تكلفة الإنتاج لكل برميل، تتمثل في زيادة أعداد الموظفين، وتقادم المكامن (زيادة الأنشطة المتعلقة بإنتاج المياه والحقن)، وزيادة عدد الآبار (زيادة أنشطة الصيانة، والرفع الاصطناعي، والخدمات الميدانية)، وتشغيل النفط الثقيل وتكاليف حقن البخار، وزيادة عدد المرافق الإنتاجية المبكرة.

كما أجاب السيد قتيبة عكاشة على العديد من الأسئلة حول عمليات شركة نفط الكويت خاصة، والصناعة النفطية عامة.

شاركت منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول في الحلقة النقاشية التي عقدت في دولة الكويت تحت عنوان: «تاريخ شركة نفط الكويت، والدور المحوري الذي تقوم به»، في يوم الخميس 23 يناير 2025. مثل المنظمة في حضور حلقة النقاش، المهندس تركي حسن حمش/ خبير استكشاف وإنتاج.

أدار الحلقة السيد قتيبة عكاشة، رئيس فريق التخطيط الاستراتيجي في شركة نفط الكويت، حيث استعرض الهيكل التنظيمي للشركة وتطوره عبر السنين، ثم استعرض تاريخ الشركة منذ تأسيسها عام 1934، معرجاً على أهم نقاط العلام في تاريخها مثل اكتشاف حقل برقان عام 1938، واكتشاف الغاز غير المصاحب عام 2005، وصولاً إلى الاكتشاف النوحدة والجليعة مؤخراً.

وبين السيد عكاشة كذلك إجمالي عمليات شركة نفط الكويت وعدد الآبار التي تديرها وعدد مرتكز التجميع ووحدات الإنتاج، وغيرها من النقاط الفنية، مبيناً أن متوسط عدد العمليات السنوية لا يقل عن صيانة 2000 بئر تطويرية ونحو 45 بئر عميقة. من ناحية أخرى استعرض عمليات التصدير والعمليات البحرية التي تخدم القطاع النفطي بالكامل، وأنواع النفوط الكويتية المعدة للتصدير.

وفي معرض الحديث عن الإنجازات الراهنة للشركة، بين السيد عكاشة أنه قد جرى رفع طاقة وقدرات صيانة الآبار والرفع الاصطناعي، وتشغيل محطة النفط الثقيل (CPF) في نوفمبر 2019. كما تم تصدير أول شحنة من النفط الثقيل (KSRC) وتقدر بـ 500 ألف برميل في مايو 2020. وقد وصل إنتاج الشركة من النفط الثقيل إلى 90 ألف برميل في اليوم. وأشار كذلك إلى إمكانية زيادة القدرة الإنتاجية للشركة بمعدل 100 ألف برميل في اليوم خلال العامين القادمين، علاوة على تحقيق إنجاز تاريخي بتقليل حرق الغاز إلى أقل من 0.5% مقارنة بـ 17% في العام المالي 2005/2006.



مشاركة أوابك في مؤتمر الخليج الثاني للمباني الخضراء

شاركت الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) في فعاليات مؤتمر الخليج الثاني للمباني الخضراء الذي أقيم في دولة الكويت خلال الفترة من 28-29 يناير 2025 تحت شعار «حلول مبتكرة لبيئة مستدامة».

شهد المؤتمر مناقشة عدد من الأوراق الفنية التي تناولت أحدث الحلول والتقنيات في مجال المباني الخضراء، مع التركيز على استخدام التكنولوجيا المبتكرة لتحقيق أهداف الاستدامة، مثل تقليل استهلاك الطاقة والحد من انبعاثات الكربون. كما تم تسليط الضوء على استراتيجيات تصميم المباني التي تعتمد على مصادر الطاقة المتجددة واستخدام المواد المستدامة في البناء، بالإضافة إلى تطبيق معايير مثل «الريادة في تصميم الطاقة والبيئة» (LEED) التي تساهم في تحسين كفاءة استهلاك الموارد. وقد قدم المتحدثون تجارب عملية لدول خليجية وعالمية تبنت هذه الحلول، مما يعكس التزام تلك الدول بتعزيز الاستدامة في بيئاتها العمرانية.

وقد شهد المؤتمر مشاركة واسعة من خبراء ومختصين في مجالات الهندسة البيئية والطاقة المستدامة، ومثل الأمانة العامة في حضور المؤتمر الدكتور ياسر بغدادي.



صناعة الغاز الطبيعي المُسال 60 عاماً... ماذا بعد؟



خلال العام الماضي، احتفل عالم الغاز الطبيعي المُسال بمرور 60 عاماً على انطلاق نشاط الغاز الطبيعي المُسال. البداية كانت مع تفريغ السفينة "ميثان برينسيس" لأول "شحنة تجارية" من الغاز المُسال في محطة كانفي آيلاند "Canvey Island"، بالمملكة المتحدة، قادمة من أول مصنع لتسييل الغاز الطبيعي في العالم "CAMEL" بأرزيو، غرب الجزائر في أكتوبر 1964. وكانت هذه الرحلة الناجحة بمثابة بداية لصناعة تصدير الغاز الطبيعي المُسال التجارية العالمية.

على مدار العقود الستة الماضية، شهدت صناعة الغاز الطبيعي المُسال العالمية العديد من التطورات والتحويلات حيث توسعت وانتشرت جغرافياً حول العالم وعرفت الأسواق نمواً سريعاً. وقد أدى ذلك إلى تغيير عميق في التجارة الدولية للغاز من حيث الحجم والمناطق الجغرافية ونماذج الأعمال.

وكان هذا التغيير ممكناً بفضل التقدم السريع في تكنولوجيات التنقية والتسييل وإعادة التحويل إلى غاز (إعادة تغويزه) وكذا الديناميكيات المتغيرة للنقل البحري للغاز الطبيعي المُسال.

بقلم د. سفيان أوجيدة

المُسال لتأمين احتياجاتها في إطار خطة "REPowerEU" للمفوضية الأوروبية.

في سياق هذه الأزمة، لعب الغاز الطبيعي المُسال دورًا أساسيًا في تفادي حدوث نقص في امدادات الطاقة. كما ساهم استعمال وحدات التخزين وإعادة التوزيع العائمة (FSRUs) بتقليل صدى الأزمة وكسب الوقت والحصول على الإمدادات الغاز المُسال بشكل أسرع. وبدون الغاز الطبيعي المُسال كانت أوروبا ستعاني من نقص حاد في الطاقة خلال فصول الشتاء.

الغاز الطبيعي المُسال وانتقال الطاقة

فيما يتعلق بالشواغل البيئية، يكتسب الغاز الطبيعي المُسال أهمية متزايدة كمصدر طاقة صديق للبيئة، مقارنة بالفحم والنفط، وقادر على دعم النمو الاقتصادي في العديد من أنحاء العالم، ولا سيما في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

حيث يظل التحول من الفحم إلى الغاز الطبيعي المُسال خيارًا استراتيجيًا لبعض البلدان التي تسعى إلى سد فجوة إمدادات الطاقة، من أجل استبدال الفحم (المتاح والرخيص)، وفي بعض الحالات الطاقة النووية، في مزيج الطاقة. ومن المؤكد أن الاستخدامات الأخرى للغاز الطبيعي المُسال مثل الوقود البحري ووقود الطرق والتزود بالوقود سيكون لها تأثير بيئي إيجابي، خاصة مع معالجة انبعاثات غاز الميثان لتأمين مكانته كوقود مستقبلي والطاقة التي سترافق الطاقات المتجددة مع التحول في مجال الطاقة.

الغاز الطبيعي المُسال ... ماذا بعد؟

على مدى السنوات الأخيرة، أصبح الغاز الطبيعي المُسال عنصرًا حيويًا في قطاع الطاقة. واليوم، ونحن نتطلع إلى المستقبل، تشير التوقعات للطلب العالمي على الغاز الطبيعي/ي/ الغاز المُسال حسب السيناريوهات المختلفة الصادرة عن المنظمات والجهات والمؤسسات المتعددة، المعنية بإعداد التقارير السنوية حول توقعات الطاقة العالمية، إلى زيادة الطلب العالمي على الغاز بحيث سيكون جزء من مستقبل مستدام مع استمرار نمو الطلب على ه حتى 2050. وتصب التوقعات في نفس الاتجاه المتمثل أساسًا في تصدر منطقة آسيا كسوق "طلب" على الغاز الطبيعي المُسال.

كما أنه من المتوقع أن تقود الولايات المتحدة وقطر الموجة القادمة من القدرات الإضافية الإنتاجية للغاز الطبيعي المُسال حتى عام 2030.

وأخيرًا وليس آخرًا، فإن الصناعة العالمية للغاز الطبيعي المُسال - بعد مرور 60 عامًا - عرفت تحولات تكنولوجية وتجارية وبيئية كبيرة وسريعة ساهمت في بروز هذه الصناعة التي سمحت بتطوير أسواق للغاز المُسال وتوسيعها المستمر، وزيادة الدول الفاعلة فيها، وتطوير نماذج الأعمال، وكذا الابتكارات في عقود الغاز، مما يجعلنا متفائلين بمستقبلها بحيث أنه ستكون هناك حاجة ومكانة للغاز الطبيعي المُسال لسنوات قادمة وأنه سيلعب دورًا رئيسيًا في الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون وتحقيق استقرار الإمدادات.

مصدري ومستوردي الغاز الطبيعي المُسال ... علاقة أكثر

من نصف قرن

منذ بداية تجارة الغاز الطبيعي المُسال في عام 1964، بنيت ونسجت العلاقة بين الدول المستوردة والمصدرة للغاز بفضل "تاريخ مشترك" - يركز أولاً على العقود الإطارية بين الدولة المستهلكة والمنتجة - اتخذت معظم عقود توريد الغاز الطبيعي المُسال، تقليدياً، شكل اتفاقيات بيع وشراء طويلة الأجل (LTCS) - وغالبًا مع خيارات التمديد أو التجديد للاتفاقيات. وأدت هذه العلاقة إلى نشوء ما أطلق عليه "ثقافة العلاقات".

خلال أكثر من نصف قرن، تحولت تجارة الغاز الطبيعي المُسال بشكل جذري عما كانت عليه خلال مراحلها الأولى: من سوق إقليمية متخصصة إلى أسواق عالمية. حيث بدأت مقتصرة على عدد قليل من الدول المصدرة والمستوردة (أقل من 10 دول) خلال السبعينات القرن الماضي وتوسعت إلى ضعف ذلك مع مطلع العشرية الحالية حتى وصلت عام 2023 إلى ما يعادل 68 دولة منها 20 دولة مصدرة و48 مستوردة.

ومع ارتفاع عدد مصدرى ومستوردي الغاز الطبيعي المُسال، ارتفع أيضاً حجم هذه التجارة العالمية: من 100 مليون طن في عام 2000 إلى 356 مليون طن في عام 2020 و401 مليون طن في عام 2023.

التطور التكنولوجي في صناعة الناقلات

ومع مرور 60 عامًا منذ دخول الخدمة لأول ناقلة للغاز الطبيعي المُسال، "ميثان برينسيس"، بقدرة تخزينية 27,400 م3، في أكتوبر 1964 إلى يومنا، لعب قطاع النقل البحري للغاز الطبيعي المُسال دورًا متزايد الأهمية. بحيث سمح تطوير حلول وتكنولوجيات مبتكرة لقطاع النقل البحري وكذا التقدم المحرز في بناء السفن المتخصصة (الناقلات) - شريان الحياة لصناعة الغاز المُسال - بزيادة وتضاعف الأسطول العالمي ليتجاوز أكثر من 700 ناقلة نشطة/عاملة في بداية العام 2024 - 360 ناقلة في نهاية عام 2010 - تجوب المحيطات والبحار لتربط ما بين المنتجين والمستهلكين للغاز المُسال في مناطق مختلفة من العالم. ففي أواخر الستينيات، كانت قدرة حمولة ناقلات الغاز المُسال حوالي 70,000 م3. وارتفع الحجم القياسي لناقلات الغاز المُسال إلى 125,000 م3، ثم إلى 135,000 م3، ليصل إلى 145,000 م3 مع اكتساب الخبرة التشغيلية واكتساب الحاجة إلى الفعالية الاقتصادية. وبحلول الألفية الحالية، في عام 2006، تم الشروع في بناء "ناقلات عملاقة" للغاز الطبيعي المُسال بقدرة شحن تزيد عن 200,000 م3 مخصصة لمشاريع قطر غاز؛ وهي ناقلات من فئة "210,000 م3 Q-Flex" و"266,000 م3 Q-Max". وخلال عام 2024، تم الشروع في بناء سلسلة جديدة من ناقلات الغاز المُسال من فئة "QC-Max" تبلغ سعتها 300,271 م3. مساهمة الغاز الطبيعي المُسال في حل أزمة الطاقة الأوروبية مع اندلاع الأزمة الروسية-الأوكرانية، في فبراير 2022، زاد اهتمام الدول الأوروبية بالغاز الطبيعي المُسال بعدما راهنت عليه لتقليل اعتمادها على الغاز الروسي وتسريع عملية الخروج منه قبل عام 2030 والتحول بشكل كبير نحو الغاز

* المقال المنشور يعبر عن رأي كاتبه وليس بالضرورة عن موقف المنظمة



رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة يترأس الاجتماع السنوي لمجلس إدارة «أدنوك»

ترأس صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، الاجتماع السنوي لمجلس إدارة «أدنوك»، واعتمد سموه خلال الاجتماع - الذي عقد في المقر الرئيسي للشركة في أبوظبي - إطلاق شركة «XRG» الاستثمارية الجديدة في مجال الطاقة والكيماويات منخفضة الانبعاثات لتسريع نمو أعمال «أدنوك» الدولية وتعزيز القيمة.. وسترکز الشركة على الاستثمار في المشاريع التي تسهم في تلبية الطلب العالمي المتزايد على الغاز الطبيعي والكيماويات والطاقة منخفضة الكربون.

منظومة الذكاء الاصطناعي المزدهرة في دولة الإمارات. واطلع سموه خلال الجولة على بعض حلول الذكاء الاصطناعي التي تطبقها «أدنوك»، بما في ذلك أول استخدام على مستوى العالم لنظام «RoboWell» الحل الخاص بالتحكم ألياً بالأبار، بالإضافة إلى مختبر الذكاء الاصطناعي الذي من المقرر أن يحدد ويشكل حالات استخدام الذكاء الاصطناعي عالية القيمة في مختلف عمليات الشركة. كما اطلع سموه على حل «ذكاء اصطناعي لطاقة المستقبل»، الذي يعد أول حل من نوعه قائم على أنظمة «وكلاء الذكاء الاصطناعي»، والذي أطلقته «أدنوك» مؤخراً بالتعاون مع كل من «إيه آي كيو» و«جي 42» و«مايكروسوفت»، والتقى صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان بمجموعة من الموظفين الإماراتيين الشباب الذين يقودون مبادرات الذكاء الاصطناعي.

كما اطلع سموه على كيفية تطوير مهارات الكوادر الشبابية في مجال تجارة وتداول السلع لخلق تدفقات إيرادات إضافية للشركة عبر أعمالها التجارية الدولية في إطار الدور الذي تقوم به أكاديمية أدنوك التجارية.

وأشاد صاحب السمو رئيس الدولة بجهود «أدنوك» في تمكين الكفاءات الإماراتية الشبابية وتنفيذها عدداً من المبادرات الإستراتيجية التي تهدف إلى تطوير وصقل مهارات كوادرها البشرية.. مشدداً سموه

كما اطلع سموه على تقدم «أدنوك» في مجال تنفيذ إستراتيجيتها للنمو الدولي مشيراً إلى أن شركة «XRG» ستقوم بالبناء على إنجازات «أدنوك» في مجال الطاقة والاستثمارات الإستراتيجية. مؤكداً سموه أهمية دور «أدنوك» محفزاً رئيساً للنمو والتنوع الاقتصادي في دولة الإمارات.. منوهاً باستمرارها في إعطاء الأولوية لخلق مزيد من القيمة وتوفير فرص للنمو الاقتصادي والصناعي للقطاع الخاص. وفي إطار جهودها لتعزيز الصناعة المحلية تعمل «أدنوك» على تمكين التصنيع المحلي لمنتجات أساسية في سلسلة التوريد لأعمال ونشاطات الشركة. وكانت «أدنوك» قد وقعت منذ عام 2022 اتفاقيات مع شركات محلية ودولية بقيمة 72 مليار درهم (19.6 مليار دولار) مما سيمكنها من تسريع تحقيق هدفها المتمثل في شراء منتجات يمكن تصنيعها محلياً بقيمة 90 مليار درهم (24.5 مليار دولار) ضمن خطط مشترياتها بحلول عام 2030، لدعم مبادرة «اصنع في الإمارات».

وقام صاحب السمو رئيس الدولة - قبل عقد اجتماع مجلس الإدارة - بزيارة مركز أدنوك للذكاء الاصطناعي، حيث استمع سموه إلى شرح حول كيفية إدماج الشركة للذكاء الاصطناعي في مختلف مراحل وجوانب أعمالها، بدءاً من غرف التحكم وصولاً إلى غرف الاجتماعات، لتعزيز معايير السلامة وزيادة القيمة وخفض الانبعاثات، وذلك ضمن جهودها الهادفة إلى المساهمة في تطوير

سموه يعتمد إطلاق شركة "XRG" الاستثمارية في مجال الطاقة والكيماويات منخفضة الانبعاثات لتسريع نمو أعمال «أدنوك» الدولية وخلق وتعزيز القيمة.

مجلس الإدارة يعتمد هدف «أدنوك» لإعادة توجيه مبلغ 200 مليار درهم إلى الاقتصاد المحلي خلال السنوات الخمس المقبلة.

المجلس يوجه «أدنوك» بمضاعفة التركيز على تنفيذ إستراتيجيتها للاستدامة 2030 وطموحها في الوصول إلى الحياد المناخي بحلول عام 2045.



التنفيذية برئاسة سمو الشيخ خالد بن محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي رئيس المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي، تستمر «أدنوك» في تعزيز دورها المحوري كمحفز للنمو الاقتصادي والصناعي في دولة الإمارات، وترسيخ مكانتها مزوداً عالمياً مسؤولاً وموثوقاً للطاقة). وأضاف: «شهد عام 2024 مضاعفة تركيز «أدنوك» على ضمان مواكبة أعمالها للمستقبل، والاستفادة من فرص النمو الجديدة على امتداد سلسلة القيمة لقطاع الطاقة وفي جميع أنحاء العالم، إلى جانب تسريع الاستفادة من أدوات وحلول وتطبيقات الذكاء الاصطناعي لرفع الكفاءة وتحقيق أقصى قيمة ممكنة. ومن خلال تضافر جهود جميع موظفي مجموعة «أدنوك» نحن مستمرون في توفير المزيد من الطاقة بأقل انبعاثات للمساهمة في تعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي مع التركيز خلق وتعزيز القيمة على المدى البعيد».

كما استعرض مجلس الإدارة أداء «أدنوك» في مجال الاستدامة وجهودها الرامية إلى خفض الانبعاثات ودفع عجلة النمو منخفض الكربون. ووجه المجلس «أدنوك» بمضاعفة التركيز على تنفيذ إستراتيجيتها للاستدامة 2030، وتحقيق الريادة على مستوى القطاع في الوصول إلى الحياد المناخي بحلول عام 2045، حيث تعد «أدنوك» ضمن منتجي النفط والغاز الأقل من حيث كثافة انبعاثات الكربون في العالم، وتعمل على خفض كثافة انبعاثات الكربون من عملياتها بنسبة 25%، والوصول إلى صافي انبعاثات من الميثان قريبة من الصفر بحلول عام 2030.

حضر الاجتماع سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، نائب رئيس الدولة، نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس ديوان الرئاسة وسمو الشيخ خالد بن محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي رئيس المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي، وسمو الشيخ هزاع بن زايد آل نهيان نائب حاكم إمارة أبوظبي، ومعالي سهيل بن محمد المزروعى وزير الطاقة والبنية التحتية، ومعالي الدكتور سلطان أحمد الجابر وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لأدنوك ومجموعة شركاتها ومعالي الدكتور أحمد مبارك المزروعى عضو المجلس التنفيذي رئيس مكتب أبوظبي التنفيذي، ومعالي أحمد بن علي الصايغ وزير دولة ومعالي جاسم محمد بو عتايبة الزعابي عضو المجلس التنفيذي رئيس دائرة المالية - أبوظبي ومعالي عويضة مرشد المرر عضو المجلس التنفيذي رئيس دائرة الطاقة - أبوظبي ومعالي خلدون خليفة المبارك رئيس جهاز الشؤون التنفيذية العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة مبادلة للاستثمار.

على أن الموارد البشرية تمثل أعظم ثروة تملكها الدولة. وأكد سموه أن دولة الإمارات مستمرة في إعطاء الأولوية لتنمية رأس المال البشري وتطويره. مشيداً بالعمل الدؤوب وجهود كوادر «أدنوك» مؤكداً أهمية الاستمرار في تحسين الأداء ورفع الكفاءة وتعزيز المرونة.

واعتمد الاجتماع السنوي لمجلس إدارة «أدنوك» هدف «أدنوك» لإعادة توجيه مبلغ 200 مليار درهم (54.5 مليار دولار) إلى الاقتصاد المحلي خلال السنوات الخمس المقبلة من خلال برنامجها لتعزيز المحتوى الوطني، وذلك استناداً إلى مبلغ الـ 55 مليار درهم (15 مليار دولار) الذي نجحت الشركة في إعادة توجيهه إلى الاقتصاد المحلي في عام 2024. كما أسهم «برنامج أدنوك لتعزيز المحتوى الوطني» هذا العام في خلق 5.500 فرصة عمل للمواطنين الإماراتيين في القطاع الخاص وذلك من خلال التعاون مع مجلس تنافسية الكوادر الإماراتية «نافس». وبهذه الإنجازات، ترتفع القيمة الإجمالية للمبالغ التي تمت إعادة توجيهها إلى الاقتصاد المحلي منذ إطلاق البرنامج في عام 2018 إلى 242 مليار درهم (65.9 مليار دولار)، كما يرتفع العدد الإجمالي للمواطنين الذين تم توظيفهم في القطاع الخاص إلى 17 ألف مواطن منذ انطلاق البرنامج.

واستعرض المجلس استراتيجية «أدنوك» للذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الرقمية التي تهدف من خلالها إلى أن تصبح شركة الطاقة الأكثر اعتماداً على الذكاء الاصطناعي في العالم. وأشاد المجلس بريادة «أدنوك» في مجال الاستفادة من التحول الرقمي والتكنولوجيا المتقدمة والذكاء الاصطناعي لرفع الكفاءة وضمان مواكبة أعمالها للمستقبل.

كما استعرض المجلس استراتيجية «أدنوك» للنمو والتوسع في مجال الغاز، مشيداً بالتقدم الذي أحرزته الشركة في الاستفادة من موارد الغاز في الدولة للمساهمة في تلبية الطلب العالمي المتزايد عليها. وتعمل «أدنوك» من خلال مشروع الرويس للغاز الطبيعي المسال منخفض الكربون على زيادة طاقتها الإنتاجية الحالية من هذا المورد الحيوي في دولة الإمارات إلى أكثر من الضعف لتصل إلى حوالي 15 مليون طن متري سنوياً، بالتزامن مع بناء محطة أعمال عالمية متكاملة في مجال الغاز من خلال استثمارات استراتيجية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية، وجمهورية موزمبيق، وجمهورية أندريجان، وجمهورية مصر العربية.

وبهذه المناسبة قال معالي الدكتور سلطان أحمد الجابر: (تماشياً مع توجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس الدولة «حفظه الله» وبفضل دعم مجلس إدارة «أدنوك» ولجنته



سعادة المهندس سعد بن شريده الكعبي:

رسالتي إلى أوروبا هي "هل تقولون لنا نحن لا نريد غازكم الطبيعي المسال في الاتحاد الأوروبي؟ لأننا لن نزود الاتحاد الأوروبي بالغاز الطبيعي المسال لدعم متطلبات الطاقة، ثم نتعرض لعقوبة تبلغ 5% من مجمل إيراداتنا العالمية"

تعيين فريق من حوالي ألف شخص في قطر للطاقة تكون مهمته متابعة جميع الشركات التابعة والموردين في جميع أنحاء العالم، لأنه إذا اشترينا مسماراً أو برغياً من مقاول لديه مقاول من الباطن، فسنكون مسؤولين عن تتبع ممارساتهم وسيكون بالإمكان معاقبتنا على ذلك.»

وقال سعادة الوزير الكعبي: «نحن مطالبون بتحمل المسؤولية عن الانبعاثات من المستويات 1 و2 و3، وأن نكون تحت طائلة عقوبات تصل إلى 5% من إجمالي إيراداتنا على مستوى العالم. وهذا لا معنى له على الإطلاق. لذا، فإن رسالتي إلى أوروبا وإلى مفوضية الاتحاد الأوروبي هي: هل تقولون لنا نحن لا نريد غازكم الطبيعي المسال في الاتحاد الأوروبي؟ لأننا بالتأكيد لن نزود الاتحاد الأوروبي بالغاز الطبيعي المسال لدعم متطلباته من الطاقة، ثم نتعرض لعقوبة على مجمل إيراداتنا العالمية.»

وأضاف سعادة الوزير الكعبي أن المؤسسات الاستثمارية، مثل جهاز قطر للاستثمار، أو أي صندوق سيادي أو مدير صندوق في جميع أنحاء العالم سيسعر بالقلق بشأن الشركات التي يمتلكونها أو التي يخططون لاملاكها، وما إذا كانت قد تكون عرضة لمثل هذه العقوبات، الأمر الذي من شأنه أن يؤثر على استثماراتهم وينتهي بهم الأمر إلى الانسحاب من الأسواق الأوروبية لحماية صناديقهم

قال سعادة المهندس سعد بن شريده الكعبي، وزير الدولة لشؤون الطاقة بدولة قطر، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لقطر للطاقة، إن قطر تدعم بشكل كامل مبدأ «التوجيه بخصوص العناية الواجبة للاستدامة المؤسسية» الذي أصدره الاتحاد الأوروبي، وتؤيد الرغبة في حماية وتعزيز حقوق الإنسان وحقوق العمال والحد من التأثير البيئي. إلا أن سعادته أكد أن «المشكلة تكمن في كيفية القيام بذلك.»

وفي تصريحات خلال مشاركته في مقابلة خاصة نظمها منتدى الدوحة 2024 المنعقد في الدوحة، انتقد سعادة الوزير الكعبي هذا التوجيه بأنه «غير منطقي على الإطلاق.»

وأوضح سعادته أن «هذا التوجيه يمس كل شركة تتعامل في أوروبا وتجنّي أكثر من 450 مليون يورو منها. لذلك، فإنه سيتعين على شركات مثل قطر للطاقة أو شل أو إكسون موبيل، وحتى شركات السيارات مثل تويوتا أو جنرال موتورز، أن تعلن التزامها باتفاقية باريس. إضافة لذلك، سيتعين علينا كشركة الالتزام بصافي انبعاثات صفرية. وإذا أخذنا بالاعتبار جميع التوسعات التي نقوم بها، فإنني أستطيع أن أؤكد لكم أننا، كقطر للطاقة، لن نستطيع تحقيق هدف صافي الانبعاثات الصفرية.»

وأضاف سعادته: «الشيء الثاني الذي يجب أن نتأكد منه هو



العالم، وقال: «نحن اليوم ثاني أكبر منتج للأسمدة في العالم، ونعمل على مضاعفة إنتاجنا إلى 12 مليون طن سنوياً، مما سيجعلنا أكبر مصدر للأسمدة في العالم».

كما تناول سعادة الوزير الكعبي مشاريع توسعة الغاز الطبيعي المسال التي تنفذها قطر للطاقة والتي ستضاعف طاقتها الإنتاجية إلى 142 مليون طن سنوياً، إضافة إلى 18 مليون طن من مشروعاتها المشتركة في جولدن باس بولاية تكساس في الولايات المتحدة الأمريكية.

كما تحدث سعادته خلال المقابلة عن البيئة، والتي أكد أنها تشكل أهمية قصوى بالنسبة لقطر للطاقة. وقال: «نحن نؤمن بشدة بضرورة ضمان توفير الهواء النظيف والمياه النظيفة لكل من يعيش في قطر وحول العالم. لم يكن لدينا قبل بضع سنوات أي من مصادر الطاقة المتجددة في قطر. واليوم، ننتج 10% من الطاقة التي نتمتع بها من الطاقة الشمسية. وفي العام المقبل، سنفتتح محطتين أخريين للطاقة الشمسية في مسييد وراس لفان، وهو ما سيرفع إجمالي إنتاج الطاقة الشمسية في قطر إلى ما بين 15% و16%. وبإضافة المحطة الرابعة في دخان، سنرفع سعنا الإنتاجية من الطاقة الشمسية لتصبح 30% من إجمالي إنتاجنا من الطاقة الكهربائية».

ويعتبر منتدى الدوحة، الذي أنشئ عام 2000، منصة عالمية للحوار حول التحديات الرئيسية التي تواجه العالم، وتجمع قادة الرأي وصناع السياسات حول العالم لطرح حلول مبتكرة وقابلة للتطبيق متعلقة بقضايا رئيسية مثل التطورات الجيوسياسية، والعلاقات الدولية، والنظام المالي والتنمية الاقتصادية، والدفاع، وتكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني، والأمن الغذائي، والاستدامة وتغير المناخ، والتجارة والاستثمار، وغيرها.

والبحت عن أسواق أخرى».

«لهذا، فإنني أعتقد أن ما يفعله الاتحاد الأوروبي مثير للدهشة، وأنه سيلحق الضرر بهم. وأما بالنسبة للشركات التي سيتعين عليها الامتثال، فستحتاج إلى تعيين جيش من الموظفين للقيام بكل هذه العناية. وطبعاً جميعنا يعلم من سيدفع ثمن هذه التكلفة في النهاية. المستهلك، وهو ما سيلحق الضرر بالشركات الأوروبية أولاً».

وفي معرض إجابته عن سؤال حول العلاقات مع الإدارة المقبلة للرئيس ترامب، أكد سعادة الوزير الكعبي أن الصداقة والعلاقات في مجال الطاقة بين الولايات المتحدة وقطر تتجاوز الإدارات. وأضاف: «الأمر الأكثر أهمية هو أننا نتمتع بشراكة ممتازة بين الشركات وبين الناس، وأن هذا أمر مستدام لأنه مفيد للأعمال التجارية ويتمتع بالاحترام المتبادل والمكاسب لكلا الطرفين. نحن نعمل على مشاريع نفط وغاز تستغرق عقوداً وهي قادرة على تجاوز أي تغيير في الحكومات والإدارات».

وتحدث سعادته حول الدور الذي يلعبه الغاز الطبيعي في التحول إلى طاقة منخفضة الكربون، مؤكداً أنه «سيلعب دوراً كبيراً للغاية»، مشيراً إلى الطبيعة المتقطعة للطاقة المتجددة عندما لا تشرق الشمس لتوليد الكهرباء من الألواح الشمسية، أو عندما لا تهب الرياح لتشغيل مزارع الرياح، أو عندما تتسبب مستويات الأمطار المنخفضة في خفض الطاقة الكهرومائية. «لهذا، فنحن بحاجة إلى اتباع نهج عقلاني، خاصة وأنه يوجد هناك اليوم حوالي مليار شخص لا يمكنهم الوصول إلى الكهرباء الأساسية التي نتمتع بها جميعاً. ويجب علينا أن نتأكد من حصول الجميع على إمدادات كافية من الطاقة لنموهم ولعيش حياة جيدة».

وسلط سعادة الوزير الكعبي الضوء على مساهمة دولة قطر في تحقيق الأمن الغذائي العالمي من خلال إنتاج الأسمدة التي يحتاجها



قطر للطاقة

وشركة شل توقعان اتفاقية جديدة طويلة الأمد لتوريد ثلاثة ملايين طن سنوياً من الغاز الطبيعي المسال إلى الصين



قطر للطاقة وشركة شل توقعان اتفاقية طويلة الأمد لتوريد الغاز الطبيعي المسال إلى الصين

مليون طن
سنوياً من الغاز
الطبيعي المسال

3



بدءاً من

2025



في هذه الاتفاقية طويلة الأمد للغاز الطبيعي المسال مع شريكنا الاستراتيجية شركة شل. ستسهم هذه الاتفاقية في تلبية طلب عملاء شل النهائيين في الصين وتعزيز مساهماتنا في تلبية احتياجات مستخدمي الغاز الطبيعي المسال النهائيين حول العالم.»
وسلطت سعادة الوزير الكعبي الضوء على التعاون القوي بين قطر للطاقة وشل، قائلاً: «تمثل هذه الاتفاقية عقد البيع الحادي عشر بيننا لتوريد الغاز الطبيعي المسال، وهي بمثابة شهادة بارزة على شراكتنا المتينة وطويلة الأمد، وعلى قدرتنا المستمرة على تلبية المتطلبات المتنوعة لعملائنا وشركائنا. وبهذه المناسبة، أود أن أعرب عن تقديري لإدارة شركة شل وموظفيها على الإتمام الناجح لهذه الاتفاقية.»

أبرمت قطر للطاقة وشركة شل اتفاقية بيع وشراء جديدة طويلة الأمد يتم بموجبها تزويد الصين بثلاثة ملايين طن سنوياً من الغاز الطبيعي المسال.

ستبدأ عمليات تسليم الغاز الطبيعي المسال بموجب هذه الاتفاقية اعتباراً من يناير 2025، وهو ما يعكس التزام الجانبين بتلبية الطلب العالمي المتزايد على الطاقة، ويسلط الضوء على النمو المستمر لسوق الغاز الطبيعي المسال في الصين، والتي يتوقع لها أن تكون الأكبر في العالم.

وفي معرض تعليقه بهذه المناسبة، قال سعادة المهندس سعد بن شريده الكعبي، وزير الدولة لشؤون الطاقة بدولة قطر، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لقطر للطاقة: «نحن سعدون بالدخول

منشأة خامسة لأرامكو السعودية تدخل قائمة شبكة المنارات الصناعية المعترف بها من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي



مجمع إنتاج النفط في شمال الغوار حظي بالاعتراف لاعتماده الشامل لتقنيات الثورة الصناعية الرابعة

تعد أرامكو السعودية حالياً شركة الطاقة الوحيدة عالمياً التي لها أكثر من ثلاث منشآت ضمن شبكة المنارات الصناعية العالمية

الإنجاز يعكس اعتماد الشركة التحول الرقمي المتقدمة على نطاق واسع لتعزيز الأداء التشغيلي والبيئي

استثنائية لعملائنا ومساهمينا“.

من جانبه، قال النائب التنفيذي للرئيس للتقنية والابتكار في أرامكو السعودية، الأستاذ أحمد الخويطر: ”لقد أنجزنا في أرامكو السعودية استثماراً إستراتيجياً بتحقيق التحول الرقمي في مرافقنا. وقد أدت هذه الجهود إلى تحسينات ملحوظة على مستوى الكفاءة، وخفض الأثر البيئي، والإنتاجية والسلامة في جميع أعمالنا. ويُعد حصولنا على جائزة شبكة المنارات الصناعية المرموقة شهادة على سعي أرامكو السعودية نحو الريادة العالمية في مجال التحول الرقمي وطموحنا للابتكار“.

أصبح مجمع إنتاج النفط في شمال الغوار التابع لأرامكو السعودية خامس منشأة للشركة تدخل قائمة شبكة المنارات الصناعية المعترف بها من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي، بعد الاعتراف به لاعتماده بصورة شاملة لتقنيات الثورة الصناعية الرابعة المتقدمة التي تدعم أداءه التشغيلي والبيئي. ويتم إدراج مرافق التصنيع في الشبكة العالمية المرموقة بالنظر في المنشآت التي تثبت تبنّيها الناجح لتقنيات الثورة الصناعية الرابعة على نطاق واسع، ويأتي هذا الاعتراف بمجمع إنتاج النفط في شمال الغوار بعد إدراج أربعة مرافق أخرى تابعة لأرامكو السعودية في شبكة المنارات العالمية، وهي: معمل الغاز في العثمانية، ومجمع خريص النفطي، ومعامل بقيق، ومصفاة ينبع.

وتضم شبكة المنارات العالمية حالياً 189 منشأة حول العالم. وتُعد أرامكو السعودية، وهي إحدى الشركات المتكاملة والرائدة عالمياً في مجال الطاقة والكيميائيات، شركة الطاقة العالمية الوحيدة حالياً التي يتم تمثيلها بأكثر من ثلاث منشآت.

وتعليقاً على ذلك قال الرئيس للتقنيّة والإنتاج في أرامكو السعودية، الأستاذ ناصر خالد النعيمي: ”يؤكد هذا الاعتراف من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي لشبكة المنارات الصناعية طموحنا للابتكار والتميز التشغيلي. كما يؤكد مسيرتنا نحو مستقبل رقمي منخفض الانبعاثات الكربونية، حيث تمكّننا التقنية من تحسين أعمالنا، وتقليل الأثر البيئي، وتقديم قيمة



أرامكو السعودية توقع اتفاقية مساهمين مع «لينداي» و«إس إل بي» لبناء أحد أكبر مراكز استخلاص الكربون وتخزينه على مستوى العالم

وقّعت أرامكو السعودية، إحدى الشركات المتكاملة والرائدة عالمياً في مجال الطاقة والكيميائيات، مؤخراً اتفاقية مساهمين مع شركتي «لينداي» و«إس إل بي»، تمهيداً للطريق لتطوير مركز استخلاص الكربون وتخزينه في مدينة الجبيل. ومن المتوقع أن يصبح أحد أكبر مراكز استخلاص الكربون وتخزينه على مستوى العالم. وبموجب شروط اتفاقية المساهمين، ستحصل أرامكو السعودية على حصة 60% من أسهم مركز احتجاز الكربون وتخزينه، بينما تمتلك شركتي «لينداي» و«إس إل بي» حصة 20% من الأسهم لكل منهما. ويمثل الاتفاق إنجازاً مهماً للمشروع، ويشكل عنصراً أساسياً في إستراتيجية أرامكو السعودية لخفض الانبعاثات. وبدعم من وزارة الطاقة، من المتوقع أن تعمل المرحلة الأولى من مركز استخلاص الكربون وتخزينه الجديد، على استخلاص وتخزين ما يصل إلى تسعة ملايين طن متري من ثاني أكسيد الكربون سنوياً، ومن المقرر إكمال الأعمال الإنشائية بحلول نهاية عام 2027، فيما يُتوقع أن تعمل المراحل اللاحقة على توسيع قدرته بشكل أكبر.

ويدعم المشروع طموح أرامكو السعودية لتحقيق الحياد الصفري لانبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري في النطاق 1 والنطاق 2 بمرافق أعمالها التي تملكها وتديرها بالكامل بحلول عام 2050.

وتعليقاً على ذلك، قال النائب التنفيذي للرئيس للإستراتيجية والتطوير المؤسسي بأرامكو السعودية، الأستاذ أشرف الغزاوي: «تلعب تقنية استخلاص الكربون وتخزينه دوراً مهماً في تعزيز طموحاتنا بمجال الاستدامة وأعمالنا في مصادر الطاقة الجديدة، ويمثل هذا الإعلان خطوة متقدمة ضمن تحقيق إستراتيجيتنا للإسهام في حلول إدارة الكربون على الصعيد العالمي، وتحقيق أهدافنا في تقليل الانبعاثات. ويؤكد تعاون أرامكو السعودية مع «إس إل بي» و«لينداي» أهمية الشراكات العالمية في دفع عجلة الابتكار التقني، وخفض الانبعاثات من مصادر الطاقة التقليدية، وتمكين حلول الطاقة الجديدة منخفضة الكربون. ويُعد مركز استخلاص الكربون وتخزينه الجديد واحداً من العديد من البرامج التي ستمكّننا من تلبية الطلب المتزايد على الطاقة بموثوقية عالية

من المتوقع إكمال الأعمال الإنشائية بحلول عام 2027 بقدرته على استخلاص وتخزين ما يصل إلى تسعة ملايين طن متري من ثاني أكسيد الكربون سنوياً

وبشكل مستدام وبأسعار في متناول الجميع». من جهته، قال النائب التنفيذي للرئيس لمنطقة الشرق الأوسط وأوروبا وأفريقيا في شركة لينداي، السيد أوليفر فان: «يُعد استخلاص الكربون وتخزينه أمراً ضرورياً لتحقيق أهداف المملكة في خفض الانبعاثات. وتفخر شركة لينداي بالتعاون مع أرامكو السعودية و«إس إل بي»، حيث سُنسهم بتقنيتهما المبتكرة وخبرتها في تنفيذ مشاريع إزالة الكربون على نطاق عالمي. ونحن نتطلع إلى إنجاز هذا المشروع الرائد بشكل مشترك والذي يدعم تطوير اقتصاد منخفض الكربون».

وقال رئيس شؤون أعمال الطاقة الجديدة في شركة إس إل بي، السيد جافين رينيك: «نحن سعداء بأن تكون شركتنا جزءاً من هذه الجهود الرائدة لتمكين الحد من انبعاثات ملايين الأطنان من ثاني أكسيد الكربون سنوياً من خلال مركز استخلاص الكربون وتخزينه في الجبيل. وبفضل محفظة أعمالنا المتميزة في تقنيات استخلاص الكربون وتخزينه

**أرامكو السعودية وشركاؤها يحققون
إنجازاً مهماً في بناء المرحلة الأولى من مركز
استخلاص الكربون وتخزينه في الجبيل، ما
يعكس التقدم الإيجابي في طموحات الشركة
المرحلية بشأن المناخ لعام 2035**



**يدعم المشروع طموح أرامكو السعودية لتحقيق الحياد الصفري لانبعاثات الغازات المسببة للاحتباس
الحراري في النطاق 1 والنطاق 2 بمرافق أعمالها التي تملكها وتديرها بالكامل بحلول عام 2050
وتحقيق هدفها المرحلي بخفض كثافة الكربون في التنقيب والإنتاج بنسبة 15% بحلول عام 2035**

تحقيق هدف المملكة المتمثل في الوصول إلى الحياد الصفري للانبعاثات بحلول عام 2060، وستكون المرحلة الأولى من مركز استخلاص الكربون وتخزينه قدرة على استخلاص تسعة ملايين طن من ثاني أكسيد الكربون من ثلاثة معامل غاز تابعة لأرامكو السعودية ومصادر صناعية أخرى. وسيتم نقل ثاني أكسيد الكربون المستخلص عبر شبكة خطوط الأنابيب وتخزينه تحت الأرض في حوض طبقة مياه جوفية مالحة، مما يتيح الاستفادة من الإمكانيات الجيولوجية الكبيرة للمملكة لتخزين ثاني أكسيد الكربون.

وخبرتنا الواسعة في مشاريع معقدة لاستخلاص الكربون وتخزينه في جميع أنحاء العالم، فنحن على ثقة من أن الشركة ستلعب دوراً حاسماً في تعزيز هذه المبادرة المهمة. ويتمشى هذا المشروع بشكل مثالي مع التزامنا بإزالة الكربون في النطاق الصناعي، ونتطلع إلى التعاون الوثيق مع أرامكو السعودية و«لينداي» لإنجاح هذا المشروع.

ويعكس الإعلان الذي صدر اليوم خلال أعمال منتدى مبادرة السعودية الخضراء في الرياض، نهج الاقتصاد الدائري للكربون لتقليل الانبعاثات مما يسهم في



الصندوق العربي للطاقة

The Arab
Energy Fund

A Multilateral Impact Institution

الصندوق العربي للطاقة يقود تحالفاً للاستحواذ على "شركة ماتيتو للمرافق"



وقد تم إبرام هذه الصفقة التاريخية بالشراكة مع مجموعة الزامل الاستثمارية وعائلة غندور. ويأتي هذا الاستثمار ليجسد رؤية طيف الاستراتيجية الهادفة إلى تعزيز أمن الطاقة واستدامتها، من خلال دفع الاستثمارات التي تلبى احتياجات البنية التحتية الحيوية في إدارة المياه وخدمات الصرف الصحي، عبر مناطق الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا. ويذكر أن شركة ماتيتو تعد رائدة في قطاع المياه منذ عام 1958، وتتمتع شركة "ماتيتو للمرافق" بخبرة متخصصة تزيد عن 25 عاماً في الاستثمار والتطوير والتشغيل والصيانة والتي تعد طويلة الأجل لامتيازات المياه والصرف الصحي. وتتميز الشركة بمحفظتها التي تضم أكثر من 35 امتيازاً ناجحاً، فضلاً عن مسيرتها الطويلة والرائدة في شركات القطاعين العام والخاص في مجالات إدارة المياه وخدمات الصرف الصحي. وقد نفذت الشركة مشاريع تعتبر الأولى

قاد الصندوق العربي للطاقة - طيف (إيكورب سابقاً)، أحد المشاريع المنبثقة عن أوإبك والمؤسسة المالية الرائدة متعددة الأطراف والمختصة في الاستثمار في قطاع الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تحالفاً للاستحواذ على حصة 100% في "ماتيتو للمرافق"، وتقديم رأس مال إضافي لدعم خطط نموها المستقبلية. تعد "ماتيتو للمرافق" شركة استثمار عالمية متخصصة في تطوير وتشغيل المشاريع المستدامة لإدارة المياه وأصول المياه القادرة على مواجهة تحديات التغير المناخي.

**يسرع هذا الاستثمار تطوير الحلول المبتكرة
للتعامل مع شح المياه وتحقيق قيمة على
المدى الطويل في الأسواق الناشئة**

يعزز هذا الاستحواد مكانة الصندوق الريادية في مجالات حلول المياه المستدامة والبنية التحتية للطاقة

يؤكد الالتزام المشترك بتعزيز إمكانية الوصول إلى المياه النظيفة، وتحسين استخدام الموارد، والحفاظ على البيئة

من جهته قال عبدالرحمن الزامل، مدير شركة مجموعة الزامل الاستثمارية: “نبحث دائماً عن فرص تجمع بين التميز في الأداء وإحداث تأثير إيجابي ملموس. ويشكل أمن المياه حجر الأساس لمستقبل منطقتنا، وتنسجم خبرات ماتيتو في إدارة المياه مع التزامنا بتحقيق التنمية المستدامة. وأضاف: “باعتبارنا شركة عائلية شاركت في مسيرة تحول المنطقة، نرى في هذه الشراكة خطوة جديدة تضاف إلى رحلتنا في دعم التنمية وتعزيز الازدهار، من خلال تقديم حلول مائية موثوقة تخدم المجتمعات والصناعات الأكثر احتياجاً”.

من جانبه علق رامي غندور، الرئيس التنفيذي لشركة “ماتيتو للمرافق”، قائلاً: “نتفخر بإرثنا العريق والتطور المستمر الذي أسهم في وصولنا إلى ما نحن عليه اليوم. ويمثل هذا التحول فصلاً جديداً في مسيرة ماتيتو وسيرسخ التزامنا بالحفاظ على بيئة أنظف كأولوية أساسية لأعمالنا” وأضاف: نطمح من خلال هذه الشراكة المتميزة إلى توسيع أثرنا الإيجابي عبر توظيف خبراتنا في مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مما يسهم في تعزيز كفاءة استخدام المياه وتقديم حلول مستدامة ومصممة خصيصاً لإدارة المياه في الأسواق الناشئة. ونتطلع قديماً إلى توحيد جهودنا مع شركائنا الموثوقين لقيادة رحلة بناء مستقبل أفضل لإدارة المياه”.

ويُعد هذا الاستحواد خطوة مهمة بالنسبة لجميع المساهمين في الشركة؛ إذ يدعم رؤيتهم وتطلعاتهم المشتركة لمواجهة تحديات انعدام الأمن المائي حول العالم، وفي الوقت ذاته تحقيق فوائد مستدامة في مختلف الجوانب البيئية والاجتماعية والاقتصادية. كما يتماشى مع استراتيجية الصندوق الرامية إلى تعزيز تنمية البنية التحتية المستدامة وإحداث تأثير إيجابي ملموس والمساهمة في الازدهار الاقتصادي للمنطقة، ويعكس تركيزه على قطاع الطاقة والمجالات المرتبطة بها، تأكيداً لدوره المحوري كمستثمر رئيسي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ستواصل “ماتيتو للمرافق” تحت قيادتها الجديدة التقدم وتحقيق النجاح معتمدة على سجلها الطويل في مجال الابتكار والتميز التشغيلي لتطوير حلول مستدامة لإدارة المياه وإحداث تأثير طويل الأجل في الأسواق الناشئة.



من نوعها في دول مثل المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، أوزبكستان، مصر، رومانيا، صربيا، وقطر، مما جعلها في طليعة الجهات التي وضعت المعايير العالمية لإدارة المياه المستدامة.

وبهذه المناسبة، صرّح خالد بن علي الرويع، الرئيس التنفيذي للصندوق العربي للطاقة قائلاً: “يأتي الاستثمار في “ماتيتو للمرافق” ترجمةً لإستراتيجيتنا في تعزيز البنية التحتية المستدامة، والاستثمار في تعزيز سلاسل قيمة الطاقة والقطاعات المرتبطة بها. وسيساعدنا هذا التحالف مع مجموعة الزامل الاستثمارية وعائلة غندور وفريق “ماتيتو” على تعزيز ريادة الصندوق الإقليمية في مواجهة تحديات ندرة المياه من خلال الاستثمار طويل الأمد في البنية التحتية للقطاع، والمساهمة في تسريع النمو والابتكار في الأسواق الجديدة والقائمة”.



التطورات البترولية في الأسواق العالمية

التطورات البترولية في الأسواق العالمية يناير 2025

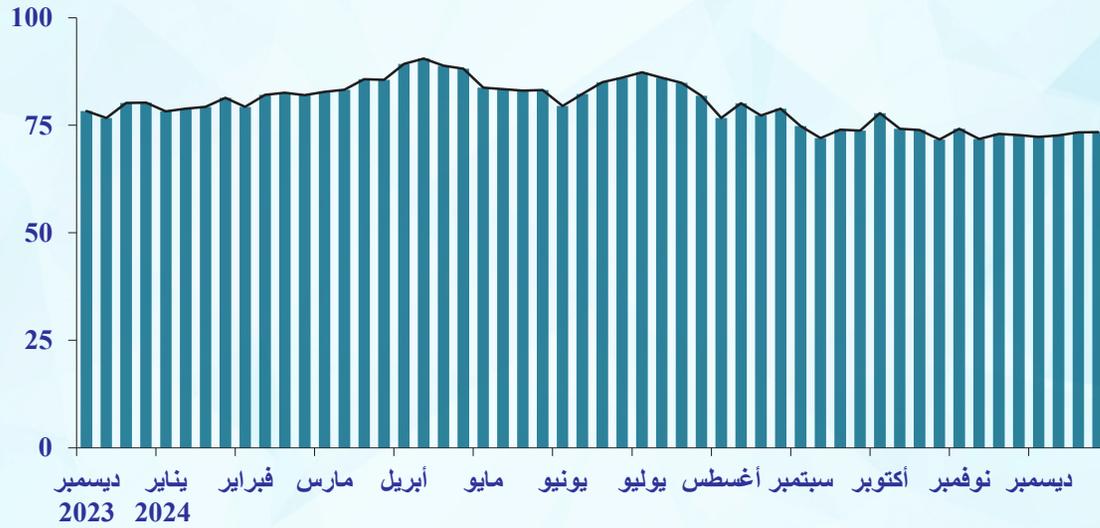
أولاً: أسواق النفط العالمية

1. أسعار النفط

تشير تقديرات منظمة أوبك إلى انخفاض المتوسط الشهري لسعر سلة خامات أوبك خلال شهر يناير 2025 إلى 79.38 دولار للبرميل، أي بنسبة ارتفاع 8.6% مقارنة بالشهر السابق. في حين تشير توقعات منظمة أوبك إلى انخفاض المتوسط السنوي لسعر سلة خاماتها في عام 2024 إلى 79.9 دولار للبرميل، أي بنسبة تراجع تبلغ 3.7% مقارنة بعام 2023.

يذكر أن متوسط أسعار سلة خامات أوبك قد ارتفع في شهر ديسمبر 2024 بنسبة 0.1% (0.1 دولار للبرميل) مقارنة بشهر نوفمبر 2024، ليبلغ 73.1 دولار للبرميل. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى الطلب القوي على شراء النفط الخام من أوروبا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، والانخفاض المستمر في المخزونات التجارية لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية – بما في ذلك الولايات المتحدة، فضلاً عن ارتفاع استهلاك المصافي الأمريكية.

المعدل الاسبوعي للسعر الفوري لسلة خامات أوبك، ديسمبر 2023 – ديسمبر 2024 (دولار/ برميل)



المصدر: منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)، التقرير الشهري، أعداد مختلفة.

2. الطلب والعرض

تشير التقديرات إلى ارتفاع الطلب العالمي على النفط خلال الربع الرابع من عام 2024 ليصل إلى نحو 105.5 مليون برميل/يوم، أي بنسبة زيادة تبلغ حوالي 1.5% مقارنة بمستويات الربع الثالث. حيث ارتفع طلب دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنسبة 3% ليصل إلى حوالي 59.3 مليون برميل/يوم، في حين انخفض طلب دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنسبة 0.3% ليصل إلى نحو 46.3 مليون برميل/يوم.

ويتوقع انخفاض الطلب العالمي على النفط خلال الربع الأول من عام 2025 ليصل إلى نحو 104.2 مليون ب/ي، حيث يتوقع ارتفاع طلب دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنحو 30 ألف ب/ي ليصل إلى نحو 59.3 مليون ب/ي، في حين يتوقع انخفاض طلب دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنحو 1.4 مليون ب/ي ليصل إلى 44.9 مليون ب/ي.

تشير التقديرات إلى انخفاض الإمدادات العالمية من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي خلال شهر ديسمبر 2024 بنسبة 0.4% مقارنة بالشهر السابق لتصل إلى 102.6 مليون ب/ي. وقد ارتفعت إمدادات الدول الأعضاء في منظمة أوبك بنسبة 0.1% مقارنة بالشهر السابق لتصل إلى نحو 32.3 مليون ب/ي، بينما انخفض إجمالي إمدادات الدول المنتجة من خارج أوبك بنسبة 0.5% ليصل إلى حوالي 70.2 مليون ب/ي.

أما فيما يخص إمدادات مجموعة دول أوبك+ من النفط الخام فقد انخفضت خلال شهر ديسمبر 2024 بنحو 63 ألف ب/ي، أي بنسبة 0.2% مقارنة بمستويات الشهر السابق، لتصل إلى 35.2 مليون ب/ي، حيث انخفضت إمدادات الدول التسع الأعضاء في منظمة أوبك¹، وهي أعضاء في مجموعة أوبك+، بنسبة 0.1% لتصل إلى نحو 21.3 مليون ب/ي، كما انخفضت إمدادات الدول المنتجة من خارج أوبك والأعضاء في مجموعة أوبك+ بنسبة 0.3% لتصل إلى نحو 13.8 مليون ب/ي.

انخفض الإنتاج الأمريكي من النفط الصخري خلال ديسمبر 2024 بمقدار 4 آلاف ب/ي مقارنة بالشهر السابق ليصل إلى 8.893 مليون ب/ي. وفي تطور آخر، ارتفع عدد الحفارات العاملة في شهر ديسمبر بمقدار 6 حفارات ليصل إلى 566 حفارة.

إنتاج النفط الصخري وعدد الحفارات العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية



المصدر: EIA, Short-Term Energy Outlook, Jan. 2025

3. المخزونات النفطية

انخفض المخزون التجاري النفطي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في نهاية شهر ديسمبر 2024 بمقدار 19 مليون برميل مقارنة بالشهر السابق ليصل إلى 2729 مليون برميل، كما انخفض المخزون التجاري النفطي في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمقدار 18 مليون برميل ليصل إلى 3631 مليون برميل، وارتفع المخزون الإستراتيجي بمقدار 1 مليون برميل ليصل إلى 1561 مليون برميل.

¹ لا تشمل ليبيا وإيران وفنزويلا التي بلغت إمداداتهم من النفط الخام نحو 1.3 مليون ب/ي، و3.3 مليون ب/ي و886 ألف ب/ي على الترتيب خلال شهر ديسمبر 2024.



التغير في المخزون النفطي في نهاية شهر ديسمبر 2024 (مليون برميل)



المصدر: Oil Market intelligence, Mar. 2024 and Jan. 2025.

4. تجارة النفط

- واردات وصادرات الولايات المتحدة من النفط والمنتجات النفطية

☞ انخفضت واردات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام خلال شهر ديسمبر 2024 بنسبة 5.6% لتصل إلى نحو 6.5 مليون ب/ي، كما انخفضت صادراتها من النفط الخام بنسبة 6.9% لتبلغ حوالي 3.9 مليون ب/ي.

☞ ارتفعت واردات الولايات المتحدة الأمريكية من المنتجات النفطية خلال شهر ديسمبر 2024 بنسبة 3.3% لتصل إلى حوالي 1.7 مليون ب/ي، كما ارتفعت صادراتها من المنتجات النفطية بنسبة 1% لتبلغ حوالي 7 مليون ب/ي.

ثانياً: أسواق الغاز الطبيعي العالمية

1. الأسعار

☞ ارتفع المتوسط الشهري للسعر الفوري للغاز الطبيعي المسجل في مركز هنري بالسوق الأمريكي خلال شهر ديسمبر 2024 إلى 3.01 دولار لكل مليون (و ح ب).

المتوسط الشهري لسعر الغاز الطبيعي في مركز هنري الأمريكي، ديسمبر 2023 – ديسمبر 2024

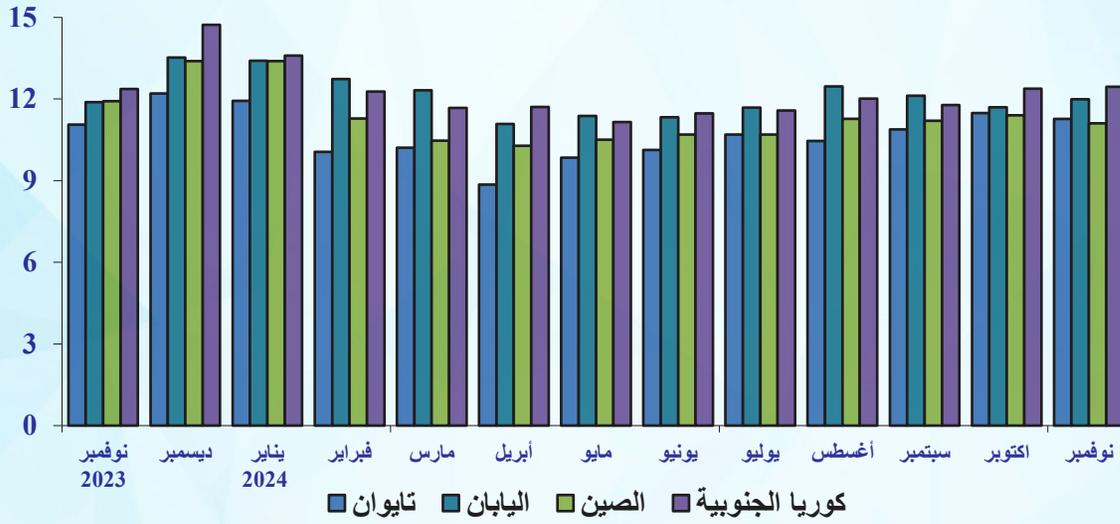


المصدر: EIA, Henry Hub Natural Gas Spot Price.

ارتفع متوسط أسعار استيراد الغاز الطبيعي المسيل في اليابان خلال شهر نوفمبر 2024 بمقدار 0.29 دولار لكل مليون (وح ب) ليصل إلى 11.99 دولار لكل مليون (وح ب)، كما ارتفع متوسط أسعار استيراد الغاز الطبيعي المسيل في كوريا الجنوبية بمقدار 0.07 دولار لكل مليون (وح ب) ليصل إلى نحو 12.45 دولار لكل مليون (وح ب). بينما انخفض متوسط أسعار استيراد الغاز الطبيعي المسيل في الصين بمقدار 0.29 مليون (وح ب) ليصل إلى حوالي 11.11 دولار لكل مليون (وح ب)، وانخفض متوسط أسعار استيراد الغاز الطبيعي المسيل في تايوان بمقدار 0.21 دولار لكل مليون (وح ب) ليصل إلى حوالي 11.27 دولار لكل مليون (وح ب).

متوسط أسعار استيراد الغاز الطبيعي المسيل في شمال شرق آسيا، نوفمبر 2023 - نوفمبر 2024

مليون وحدة حرارية بريطانية



المصدر: Energy Intelligence - WGI, Various issues.

2. الصادرات

بلغت صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي المسيل إلى اليابان وكوريا الجنوبية والصين وتايوان حوالي 3.920 مليون طن خلال شهر نوفمبر 2024، مستأثرة بحصة بلغت 23% من الإجمالي.

OAPEC
ORGANIZATION OF ARAB
PETROLEUM EXPORTING
COUNTRIES



أوابك

منظمة الأقطار
العربية المصدرة
للبتترول

تابعونا على حسابات المنظمة بمواقع التواصل الإجتماعي
FOLLOW US ON OUR SOCIAL MEDIA ACCOUNTS



www.oapecorg.org

ملحق الجداول



الجدول - 2: الأسعار الفورية لسلة أوبك، 2023-2024
Table - 2: Spot Prices of OPEC Basket 2023-2024
(دولار / برميل - \$ / Barrel)

	2024	2023	
January	80.0	81.6	يناير
February	81.2	81.9	فبراير
March	84.2	78.5	مارس
April	89.1	84.1	أبريل
May	83.6	75.8	مايو
June	83.2	75.2	يونيو
July	84.4	80.1	يوليو
August	78.4	87.3	أغسطس
September	73.6	94.6	سبتمبر
October	74.5	91.8	أكتوبر
November	73.0	84.9	نوفمبر
December	73.1	79.0	ديسمبر
First Quarter	81.8	80.7	الربع الأول
Second Quarter	85.3	78.4	الربع الثاني
Third Quarter	78.8	87.7	الربع الثالث
Fourth Quarter	73.5	85.2	الربع الرابع
Annual Average	79.9	83.0	المتوسط السنوي

الجدول - 1: المعدل الأسبوعي لأسعار سلة أوبك*، 2023-2024
Table - 1: Weekly Average Spot Price of the OPEC Basket of Crudes* 2023-2024
(دولار / برميل - \$ / Barrel)

2024	2023	الأسبوع Week	الشهر Month	2024	2023	الأسبوع Week	الشهر Month
87.3	77.0	1	يوليو July	78.2	77.71	1	يناير January
86.1	80.6	2		78.9	79.08	2	
84.9	81.0	3		79.3	83.53	3	
81.9	84.6	4		81.4	84.94	4	
76.7	88.6	1	أغسطس August	79.3	81.44	1	فبراير February
80.1	87.2	2		82.1	83.41	2	
77.3	86.5	3		82.6	81.41	3	
78.9	88.0	4		82.0	81.78	4	
74.8	92.2	1	سبتمبر September	82.8	82.77	1	مارس March
72.0	95.0	2		83.3	76.98	2	
74.0	96.1	3		85.7	73.99	3	
73.8	96.1	4		85.6	77.20	4	
77.8	91.4	1	أكتوبر October	89.3	85.3	1	أبريل April
74.2	90.4	2		90.5	86.4	2	
73.9	93.9	3		88.9	84.1	3	
71.7	91.9	4		88.1	81.0	4	
74.2	85.3	1	نوفمبر November	86.8	76	1	مايو May
71.8	83.5	2		83.4	76.1	2	
73.0	84.4	3		83.1	75.2	3	
72.7	83.5	4		83.2	76.4	4	
72.3	78.3	1	ديسمبر December	79.5	76.2	1	يونيو June
72.7	76.7	2		82.3	74.2	2	
73.3	80.2	3		85.0	76.3	3	
73.4	80.3	4		86.1	74.9	4	

* The OPEC basket of crudes (effective June 16, 2005) is comprised of Algeria's Saharan Blend, Iraq's Basra Light, Kuwait Export, Libya's Es Sider, Qatar Marine, Saudi's Arabian Light, UAE's Murban, Iran Heavy, Indonesia's Minas, Nigeria's Bonny Light, and Venezuela's Merey. Effective 1 January and mid of October 2007, Angola's Girassol and Ecuadorean Oriente crudes have been incorporated to become the 12th and 13th crudes comprising the new Opec Basket. As of Jan. 2009, the basket excludes the Indonesian crude. As of Jan. 2016, the basket price includes the Indonesian crude. As of July 2016 the basket price includes the Gabonese crude. As of January 2017, the basket price excludes the Indonesian crude «Minas». As of June 2017, The basket price includes the Equatorial Guinean crude «Zafiro». As of June 2018, the basket includes the Congolese crude «Djeno». As of January 2019: The basket price excludes the Qatari crude «Qatar Marine». As of March 2020 The basket price excludes the Ecuadorean crude «Oriente». As of January 2024 The basket price excludes the Angola's crude «Girassol». Source: OAEPC - Economics Department, and OPEC Reports.

* تشمل سلة أوبك اعتباراً من 16 يونيو 2005 على الخامات التالية: العربي الخفيف السعودي، مزيج الصحراء الجزائري، البصرة الخفيف، السدرة الليبي، موربان الإماراتي، قطر البحري، الخام الكويتي، الإيراني الثقيل، ميري الفنزويلي، بوني الخفيف النيجيري، خام ميناس الإندونيسي. واعتباراً من بداية شهر يناير ومنتصف شهر أكتوبر 2007 أضيف خام غيراسول الأنغولي و خام أورينت الأكوادوري، وفي يناير 2009 تم استثناء الخام الإندونيسي من السلة، وفي يناير 2016 تم إضافة الخام الإندونيسي من جديد، وفي يوليو 2016 أضيف الخام الجابوني، وفي يناير 2017 تم استثناء الخام الإندونيسي، وفي يونيو 2017 أضيف خام غينيا الاستوائية «زافيرو» إلى سلة أوبك، وفي يونيو 2018 أضيف خام الكونغو «دجينو»، وفي يناير 2019 تم استثناء خام قطر البحري من سلة أوبك، وفي شهر مارس 2020 تم استثناء خام أورينت الأكوادوري من سلة أوبك، وفي شهر يناير 2024 تم استثناء خام غيراسول الأنغولي من السلة، لتصبح تتألف من 12 نوع من النفط الخام. المصدر: منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، الادارة الاقتصادية، والتقارير الاسبوعية لمنظمة الدول المصدرة للبترول (اوبك).



الجدول - 3: الأسعار الفورية لسلة أوبك وبعض أنواع النفط الأخرى 2023-2024
Table - 3: Spot Prices for OPEC and Other Crudes, 2023-2024
(دولار/ برميل - \$/Barrel)

	غرب تكساس WTI	قطر البحري Marine	برنت Brent	دبي Dubai	السدرة الليبي Es Sider	مربان الإماراتي Murban	التصدير الكويتي Kuwait Export	البصرة المتوسط Basrah Medium	خليط الصحراء الجزائري Sahara Blend	العربي الخفيف Arab Light	سلة خامات أوبك OPEC Basket	
Average 2023	77.6	83.1	82.6	82.0	82.2	82.9	84.3	80.7	83.6	84.9	83.0	متوسط عام 2023
January 2023	78.19	82.23	82.86	80.75	81.01	82.53	82.94	77.82	83.76	83.80	81.62	يناير 2023
February	76.81	82.83	82.50	82.05	81.45	83.36	83.19	78.33	84.05	83.56	81.88	فبراير
March	73.37	78.89	78.29	78.42	77.39	79.55	79.86	75.33	80.29	80.26	78.45	مارس
April	79.44	84.41	84.90	83.40	84.00	84.11	85.49	81.75	85.40	85.65	84.13	أبريل
May	71.64	75.92	75.82	75.13	75.32	75.66	77.42	73.32	76.42	77.72	75.82	مايو
June	70.31	75.94	74.73	74.70	74.23	75.52	76.44	73.03	75.23	77.18	75.19	يونيو
July	75.85	80.54	80.09	80.33	79.69	80.78	82.39	78.82	80.29	83.45	81.06	يوليو
August	81.41	86.57	86.14	86.46	86.39	87.24	88.77	85.38	86.69	89.55	87.33	أغسطس
September	89.38	93.96	93.96	92.93	94.31	93.86	95.70	93.14	95.21	96.51	94.60	سبتمبر
October	85.57	90.76	91.12	89.81	92.12	91.00	92.85	90.19	93.27	93.39	91.78	أكتوبر
November	77.37	85.26	83.05	83.33	83.35	83.33	86.30	83.80	84.80	87.30	84.92	نوفمبر
December	72.08	79.33	77.98	77.31	77.78	77.68	80.11	77.64	78.83	81.27	79.00	ديسمبر
Average 2024	75.89	80.18	80.63	79.54	79.70	79.71	80.63	78.35	81.72	81.47	79.86	متوسط عام 2024
January 2024	73.87	79.75	80.26	78.73	79.66	79.06	80.84	78.21	81.36	82.14	80.04	يناير 2024
February	76.89	80.13	83.90	80.82	83.95	80.99	81.09	79.35	86.00	82.30	81.23	فبراير
March	80.49	84.35	85.44	84.21	85.34	84.52	84.43	82.13	87.54	85.61	84.22	مارس
April	84.59	89.42	89.89	89.12	89.34	89.19	89.76	87.01	90.79	90.64	89.12	أبريل
May	78.73	84.68	81.82	84.11	81.27	84.10	85.15	81.58	82.07	85.60	83.59	مايو
June	79.03	84.30	82.40	82.61	81.15	82.51	84.91	81.96	82.55	85.31	83.22	يونيو
July	80.83	84.93	85.25	83.68	84.35	83.80	85.72	83.53	85.40	86.19	84.43	يوليو
August	75.55	77.75	80.72	77.56	80.22	77.92	78.80	77.43	81.72	79.71	78.41	أغسطس
September	69.67	74.11	74.26	73.39	73.21	73.41	74.69	72.31	76.21	75.16	73.59	سبتمبر
October	71.60	75.19	75.58	74.60	74.03	74.84	74.87	73.08	77.53	75.89	74.45	أكتوبر
November	69.60	73.62	74.25	72.66	72.00	72.81	73.56	71.73	74.90	74.47	72.98	نوفمبر
December	69.79	73.88	73.75	73.04	71.90	73.35	73.70	71.87	74.60	74.56	73.07	ديسمبر

Source: OAEPC - Economics Department, and OPEC Reports.

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتروول، الإدارة الاقتصادية، وتقارير أوبك.



الجدول - 4: المتوسط الشهري للأسعار الفورية للمنتجات النفطية في الأسواق المختلفة، 2023-2024
Table - 4: Average Monthly Market Spot Prices of Petroleum Products, 2023 -2024
(دولار / برميل - \$ / Barrel)

	Market	زيت الوقود Fuel Oil	زيت الغاز Gasoil	الغازولين الممتاز Premium Gasoline	السوق	
Average 2023	Singapore	102.6	106.2	99.0	سنغافورة	متوسط عام 2023
	Rotterdam	74.4	111.4	126.2	روتردام	
	Mediterranean	79.0	109.4	102.1	البحر المتوسط	
	US Gulf	67.6	78.6	117.9	الخليج الامريكي	
Dec-23	Singapore	97.3	99.4	91.3	سنغافورة	ديسمبر 2023
	Rotterdam	71.0	105.6	112.5	روتردام	
	Mediterranean	76.5	102.9	89.8	البحر المتوسط	
	US Gulf	72.9	80.5	95.1	الخليج الامريكي	
Jan.-24	Singapore	100.7	102.5	95.94	سنغافورة	يناير 2024
	Rotterdam	72.5	107.6	115.5	روتردام	
	Mediterranean	78.2	106.3	92.8	البحر المتوسط	
	US Gulf	66.5	81.40	103.4	الخليج الامريكي	
Feb.-24	Singapore	104.0	106.1	100.1	سنغافورة	فبراير 2024
	Rotterdam	72.8	116.2	123.0	روتردام	
	Mediterranean	78.6	113.5	100.2	البحر المتوسط	
	US Gulf	64.7	85.2	109.9	الخليج الامريكي	
Mar.-24	Singapore	101.4	103.5	101.5	سنغافورة	مارس 2024
	Rotterdam	78.7	112.1	128.5	روتردام	
	Mediterranean	84.2	109.0	105.8	البحر المتوسط	
	US Gulf	70.7	81.4	119.7	الخليج الامريكي	
Apr.-24	Singapore	101.4	104.3	106.3	سنغافورة	أبريل 2024
	Rotterdam	78.1	109.3	126.4	روتردام	
	Mediterranean	83.1	107.4	111.5	البحر المتوسط	
	US Gulf	73.9	79.8	125.8	الخليج الامريكي	
May-24	Singapore	94.1	97.0	95.4	سنغافورة	مايو 2024
	Rotterdam	73.1	100.7	109.7	روتردام	
	Mediterranean	77.6	99.4	102.8	البحر المتوسط	
	US Gulf	72.8	71.8	116.0	الخليج الامريكي	
Jun.-24	Singapore	96.7	97.7	93.0	سنغافورة	يونيو 2024
	Rotterdam	74.0	102.0	106.1	روتردام	
	Mediterranean	78.4	101.7	97.9	البحر المتوسط	
	US Gulf	72.0	90.3	110.7	الخليج الامريكي	
July-24	Singapore	98.6	99.1	96.4	سنغافورة	يوليو 2024
	Rotterdam	76.1	103.1	107.6	روتردام	
	Mediterranean	80.3	102.9	100.0	البحر المتوسط	
	US Gulf	73.7	94.8	114.5	الخليج الامريكي	
Aug-24	Singapore	90.3	92.0	89.0	سنغافورة	أغسطس 2024
	Rotterdam	72.1	95.5	100.5	روتردام	
	Mediterranean	75.9	94.9	93.1	البحر المتوسط	
	US Gulf	69.7	87.9	109.6	الخليج الامريكي	
Sep.-24	Singapore	83.1	84.1	82.9	سنغافورة	سبتمبر 2024
	Rotterdam	70.3	88.4	89.5	روتردام	
	Mediterranean	74.3	88.8	84.3	البحر المتوسط	
	US Gulf	64.1	80.8	95.1	الخليج الامريكي	
Oct.-24	Singapore	87.2	87.7	85.9	سنغافورة	أكتوبر 2024
	Rotterdam	71.1	90.9	92.9	روتردام	
	Mediterranean	74.7	90.4	88.3	البحر المتوسط	
	US Gulf	68.9	84.7	92.4	الخليج الامريكي	
Nov-24	Singapore	88.9	89.1	84.6	سنغافورة	نوفمبر 2024
	Rotterdam	72.3	91.4	87.1	روتردام	
	Mediterranean	76.0	91.2	83.6	البحر المتوسط	
	US Gulf	65.5	85.7	88.8	الخليج الامريكي	
Dec-24	Singapore	88.3	88.8	84.9	سنغافورة	ديسمبر 2024
	Rotterdam	74.1	91.3	86.8	روتردام	
	Mediterranean	78.0	90.1	82.8	البحر المتوسط	
	US Gulf	66.2	85.8	88.6	الخليج الامريكي	

المصدر: تقرير أوبك الشهري ، أعداد مختلفة.



الجدول - 5 : اتجاهات أسعار شحن النفط الخام 2023 - 2024
Table - 5 : Spot Crude Tanker Freight Rates, 2023 - 2024
(نقطة على المقياس العالمي - Point on World Scale)

Direction Period	البحر المتوسط/ *** البحر المتوسط *** Med/Med ***	الشرق الأوسط/ الغرب ** Middle East/West**	الشرق الاوسط / الشرق * Middle East/East*	الاتجاه الفترة
Average 2023	163	39	58	متوسط عام 2023
October 2023	171	32	53	أكتوبر 2023
November	199	40	69	نوفمبر
December	151	37	59	ديسمبر
Average 2024	156	39	57	متوسط عام 2024
January 2024	190	46	62	يناير 2024
February	166	52	70	فبراير
March	159	47	70	مارس
April	183	42	62	أبريل
May	202	44	68	مايو
June	166	35	51	يونيو
July	141	34	50	يوليو
August	126	33	50	أغسطس
September	111	34	53	سبتمبر
October	157	35	56	أكتوبر
November	128	33	51	نوفمبر
December	148	29	42	ديسمبر

* Vessels of 230 - 280 thousand dwt.

** Vessels of 270 - 285 thousand dwt.

*** Vessels of 80 - 85 thousand dwt.

* حجم الناقلية يتراوح ما بين 230 الى 280 ألف طن ساكن

** حجم الناقلية يتراوح ما بين 270 الى 285 ألف طن ساكن

*** حجم الناقلية يتراوح ما بين 80 الى 85 ألف طن ساكن

Source: OPEC Monthly Oil Market Report various issues

المصدر: أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

الجدول - 6 : اتجاهات أسعار شحن المنتجات النفطية، 2023 - 2024
Table - 6 : Product Tanker Spot Freight Rates, 2023 - 2024
(نقطة على المقياس العالمي - Point on World Scale)

Direction Period	البحر المتوسط / شمال - غرب أوروبا * Med/N-WE *	البحر المتوسط / البحر المتوسط * Med/Med*	الشرق الاوسط / الشرق * Middle East/East*	الاتجاه الفترة
Average 2023	229	219	165	متوسط عام 2023
October 2023	201	191	165	أكتوبر 2023
November	263	253	138	نوفمبر
December	273	263	154	ديسمبر
Average 2024	216	206	193	متوسط عام 2024
January 2024	241	231	244	يناير 2024
February	290	280	264	فبراير
March	334	324	246	مارس
April	259	249	225	أبريل
May	265	255	252	مايو
June	195	185	242	يونيو
July	213	203	199	يوليو
August	164	154	137	أغسطس
September	128	118	151	سبتمبر
October	142	132	134	أكتوبر
November	167	157	109	نوفمبر
December	199	189	110	ديسمبر

* Vessels of 30 - 35 thousand dwt.

Source: OPEC Monthly Oil Market Report, various issues.

* حجم الناقلات يتراوح ما بين 30 الى 35 ألف طن ساكن

المصدر: أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.



الجدول - 7 : الطلب العالمي على النفط خلال الفترة 2023 - 2024

Table -7 : World Oil Demand 2023 - 2024

(Million b/d - مليون برميل/ اليوم)

	* 2024					2023					
	المعدل Average	الربع الرابع Q-IV*	الربع الثالث Q-III	الربع الثاني Q-II	الربع الأول Q-I	المعدل Average	الربع الرابع Q-IV*	الربع الثالث Q-III	الربع الثاني Q-II	الربع الأول Q-I	
Arab Countries	7.6	7.8	7.8	7.4	7.5	7.5	7.5	7.6	7.3	7.5	الدول العربية
OAPEC	6.5	6.7	6.7	6.3	6.4	6.4	6.4	6.5	6.2	6.4	الدول الأعضاء في أوبك
Other Arab	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1	الدول العربية الأخرى
OECD	45.8	46.3	46.4	45.6	44.8	45.7	46.0	46.0	45.7	45.4	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
Americas	25.0	25.4	25.3	25.0	24.4	25.0	24.9	25.4	25.2	24.5	الأمريكتين
Europe	13.5	13.4	14.2	13.6	12.9	13.5	13.4	13.6	13.5	13.1	أوروبا
Asia Pacific	7.2	7.4	6.9	7.0	7.5	7.2	7.7	7.1	7.0	7.8	آسيا/المحيط الهادئ
Non-OECD	58.2	59.3	57.5	57.4	58.0	56.7	57.3	56.3	56.1	55.9	خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
Middle East & other Asia	23.9	24.2	23.7	23.8	24.0	23.3	23.3	23.1	23.2	23.4	الشرق الأوسط ودول آسيوية أخرى
Africa	4.5	4.9	4.4	4.3	4.6	4.5	4.7	4.3	4.2	4.6	أفريقيا
Latin America	6.8	6.9	6.9	6.8	6.7	6.7	6.7	6.8	6.7	6.6	أمريكا اللاتينية
China	16.8	17.1	16.8	16.6	16.7	16.4	16.4	16.4	16.3	15.5	الصين
Eurasia	5.2	5.4	5.0	5.1	5.3	5.0	5.2	4.9	4.9	5.1	أوراسيا
Other Europe	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	دول أوروبا الأخرى
World	103.8	105.5	104.0	103.0	102.8	102.2	103.2	102.2	101.8	101.3	العالم

* Estimates .

* أرقام تقديرية.

Sources: OAPEC -Economics Department and Oil Industry Reports.

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول - الإدارة الاقتصادية، وتقارير الصناعة النفطية.

الجدول - 8: العرض العالمي للنفط وسوائل الغاز الطبيعي خلال الفترة 2023 - 2024
Table -8 : World Oil and NGL Supply, 2023-2024
(مليون برميل يوميا - Million b/d)

	* 2024				2023	
	الربع الثالث Q -III	الربع الثاني Q -II	الربع الأول Q -I	المتوسط Average		
Arab Countries	27.5	27.5	27.7	27.7	28.7	الدول العربية
OAPEC	26.4	26.4	26.6	26.6	27.6	الدول الأعضاء في أوبك
Other Arab	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1	الدول العربية الأخرى
DoC Countries:	48.9	48.9	49.2	49.5	49.1	الدول الموقعة علي إعلان التعاون:
Crude Oil	40.6	40.6	40.9	41.2	80.8	النفط الخام
OPEC	26.5	26.5	26.6	26.6	26.6	دول أوبك
Non-OPEC	14.1	14.1	14.3	14.7	14.2	دول خارج أوبك
NGLs +non conventional Oils	8.3	8.3	8.3	8.3	8.2	سوائل الغاز الطبيعي و نفوط غير تقليدية
Non Do C Countries:						الدول غير الموقعة علي إعلان التعاون:
OECD	32.0	31.8	31.6	31.0	30.8	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
Americas	27.9	27.8	27.6	26.9	26.7	الأمريكتين
Europe	3.7	3.5	3.6	3.7	3.7	أوروبا
Asia Pacific	0.5	0.4	0.4	0.5	0.5	آسيا/المحيط الهادئ
Non-OECD	21.6	21.4	21.5	21.6	21.1	خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
Middle East & Other Asia	4.4	4.4	4.4	4.4	4.4	الشرق الأوسط ودول آسيوية أخرى
Africa	2.4	2.4	2.3	2.2	2.2	أفريقيا
Latin America	7.4	7.2	7.2	7.3	7.0	أمريكا اللاتينية
China	4.5	4.5	4.6	4.6	4.5	الصين
Eurasia	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	أوراسيا
Other Europe	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	دول أوروبا الأخرى
Processing Gains	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	عوائد التكرير
World	102.4	102.1	102.3	102.1	100.9	العالم

* Estimates .

* أرقام تقديرية.

Sources: OAPEC -Economics Department and Oil Industry Reports.

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول - الإدارة الاقتصادية، وتقارير الصناعة النفطية



جدول رقم (9) Table No
المخزون النفطي العالمي، في نهاية شهر ديسمبر 2024
Global Oil Inventories, December 2024
(مليون برميل في نهاية الشهر - Month -End in Million bbl)

	التغير عن ديسمبر 2023 Change from December 2023	ديسمبر 2023 Dec-23	التغير عن نوفمبر 2024 Change from November 2024	نوفمبر 2024 Nov-24	ديسمبر 2024 Dec-24	
Americas	(28)	1518	(7)	1497	1490	الأمريكتين:
Crude	(13)	586	(1)	574	573	نפט خام
Products	(15)	932	(6)	923	917	منتجات نفطية
Europe	10	902	7	905	912	أوروبا:
Crude	2	328	(2)	332	330	نפט خام
Products	8	574	9	573	582	منتجات نفطية
Asia Pacific	(25)	353	(18)	346	328	آسيا/المحيط الهادئ:
Crude	(14)	123	(5)	114	109	نפט خام
Products	(11)	230	(13)	232	219	منتجات نفطية
OECD ¹	(44)	2773	(19)	2748	2729	دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية *
Crude	(25)	1037	(8)	1020	1012	نפט خام
Products	(18)	1736	(10)	1728	1718	منتجات نفطية
Non - OECD ¹	365	3266	(18)	3649	3631	دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية *
Oil at Sea	(58)	1438	(21)	1401	1380	نפט على متن الناقلات
World Commercial ¹	321	6039	(38)	6398	6360	المخزون التجاري العالمي *
Strategic Strategic	60	1501	1	1560	1561	المخزون الاستراتيجي
Total ²	323	8979	(57)	9359	9302	إجمالي المخزون العالمي **

المصدر

1) Excludes Oil at Sea.

2) Includes Oil at Sea and strategic reserves.

* لا يشمل النفط على متن الناقلات
** يشمل النفط على متن الناقلات والمخزون الاستراتيجي

Source: Oil Market Intelligence, Mar. 2024 & Jun. 2025.

Source: Oil Market Intelligence, Mar. 2024 & Jun. 2025.



أوابك

منظمة الأقطار
العربية المصدرة
للبنترول

تم رفع قيمة الجائزة الأولى إلى عشرة آلاف دينار كويتي (أي ما يعادل حوالي 33 ألف دولار أمريكي)، وتم رفع قيمة الجائزة الثانية إلى سبعة آلاف دينار كويتي، (أي ما يعادل حوالي 23 ألف دولار أمريكي)

جائزة البحث العلمي

لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبنترول (أوابك)

عام 2024

استمراراً لسياسة منظمة الأقطار العربية المصدرة للبنترول في تشجيع البحث العلمي بتخصيص جائزتين تقديريتين كل سنتين، قيمة الجائزة الأولى سبعة آلاف دينار كويتي (أي ما يعادل نحو 23 ألف دولار أمريكي)، والثانية خمسة آلاف دينار كويتي (أي ما يعادل حوالي 16 ألف دولار أمريكي)، وبناء على قرار المكتب التنفيذي للمنظمة رقم 169/1 بتاريخ 5 أيار/ مايو 2024 فقد تقرر أن يكون مجال البحث العلمي للحصول على جائزة عام 2024 بعنوان:

«الطاقة الجديدة والمتجددة»

مجال البحث

تلعب الطاقة المتجددة دوراً محورياً في مواجهة التحديات العالمية مثل الحد من تغير المناخ وتحقيق أمن الطاقة وتعزيز التنمية المستدامة، حيث تساهم في خفض انبعاثات الغازات الدفيئة وتخفيف آثار ظاهرة الاحتباس الحراري، ويمكن الاعتماد عليها كوقود نظيف لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة، كما تساهم في تحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص التنوع وتشجيع الابتكار التكنولوجي. وتؤكد الموارد الهائلة لمصادر الطاقة المتجددة المتوفرة في الدول العربية من جهة، والتجارب الناجحة للعديد من دول العالم في استغلال مواردها من هذه الطاقات من جهة أخرى، على إمكانية أحداث تغيير ملموس في كيفية الاستخدام الأمثل لهذه الموارد في الدول العربية.

وبناء على تلك المعطيات، يمكن أن تتناول البحوث المقدمة العديد من المحاور الرئيسية، منها على سبيل المثال لا الحصر:

1. التقنيات الحديثة لإنتاج الطاقة المتجددة، بما في ذلك تقنيات تخزين مصادر الطاقة المتجددة وتقنيات الشبكات الذكية.
2. السياسات الوطنية والدولية التي تعزز نشر الطاقة المتجددة، بما في ذلك الأهداف والحوافز والتشريعات والقوانين والأطر التنظيمية.
3. الاعتبارات الاقتصادية، بما في ذلك اتجاهات التكلفة في تقنيات الطاقة المتجددة، وآليات تمويل مشروعات الطاقة المتجددة (مثل الإعانات والحوافز الضريبية والسندات الخضراء).
4. البنية التحتية ومشروعات الطاقة المتجددة القائمة والمخطط إنشائها عربياً وعالمياً.
5. التحديات التي تواجه نشر الطاقة المتجددة واستخدامها، مثل قضايا سلاسل التوريد التي تواجه بعض التقنيات وعدم انتظام الإمدادات.
6. النظرة المستقبلية لمصادر الطاقة المتجددة، ودمج تلك المصادر في قطاعات أخرى غير الكهرباء (مثل النقل والتبريد والتدفئة).





1. يجوز تقديم البحث من شخص أو إثنين كحد أقصى ولا تقبل البحوث المقدمة من الكيانات الاعتبارية.
2. يجب أن يكون البحث العلمي بحثاً جديداً، وألا يكون قد نشر أو نال جائزة من أية جهة عربية أو أجنبية في السابق.
3. يجب أن يقدم البحث توصيات قابلة للتطبيق وأن تساهم في تقديم فائدة لصناعة الطاقة في الدول الأعضاء.
4. تمنح البحوث التي تعتمد على أعمال مخبرية مبتكرة علامات تفضيلية في التقييم.
5. يوافق صاحب البحث مسبقاً على منح حقوق طبع ونشر بحثه للمنظمة في حالة فوزه بإحدى الجائزتين المذكورتين، مع احتفاظه بكامل حقوقه في البحث وللأمانة العامة الحق في طباعة ونشر البحث الفائز وفقاً لما تراه مناسباً.
6. يلتزم الباحث بأصول الاقتباس وفقاً لمعايير البحث العلمي والأكاديمي.
7. يقوم الباحث بتقديم نسخة إلكترونية للبحث بصيغة PDF وأخرى بصيغة WORD على البريد الإلكتروني للجائزة: oapecaward@oapecorg.org
8. يمكن تقديم البحث بإحدى اللغتين العربية أو الإنجليزية.
9. يقدم المشارك بالجائزة نبذة عن مؤهلاته العلمية والمهنية، وذلك في ملف منفصل.
10. يجب تسليم البحوث المشاركة بالجائزة بتاريخ لا يتعدى **نهاية شهر أيار/مايو 2025** ولا يقبل بعد ذلك التاريخ أي بحث لغرض الجائزة.
11. يسمح للباحثين من كافة الجنسيات بالمشاركة في الجائزة.
12. لا يجوز منح الجائزة لذات الباحث مرتين متتاليتين.
13. يجب ألا يحتوي البحث على أية إشارات أو عبارات تدل على اسم الباحث أو مكان عمله أو موطنه.
14. تهمل أية بحوث غير مستوفية للشروط المذكورة في دليل المشاركين في جائزة أوابك المرفق بالإعلان .

تقوم الأمانة العامة للمنظمة بإبلاغ الفائزين وصرف قيمة الجوائز لهم، ويعلن رسمياً عن البحوث الفائزة وأصحابها ضمن نتائج أعمال مجلس وزراء المنظمة خلال عام 2025. لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بالأمانة العامة للمنظمة على العنوان التالي:

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)

أمانة سر اللجنة التنظيمية للجائزة

هاتف: (+965) 24959784 - أو (+965) 24959763

البريد الإلكتروني للجائزة: oapecaward@oapecorg.org



الجائزة العلمية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبتروول (أوابك) لعام 2024
في مجال

الطاقة الجديدة والمتجددة

(إقرار بالتنازل عن حق طبع ونشر بحث علمي)

أقرأنا الموقع أدناه

بالتنازل لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبتروول عن حقوق الطبع والنشر للبحث العلمي المقدم من
قبلي تحت عنوان:

في حالة الفوز بإحدى جائزتي المنظمة لعام 2024، وما يترتب عن هذا التنازل للمنظمة من حقوق.

الاسم :

التوقيع :

التاريخ / /